الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير تخصص : تسيير استراتيجي دولي

واقع التجارة الخارجية في الجزائر

دراسة حالة جمارك مستغانم.

من إعداد الطالب: تحت إشراف:

سرير محمد بن زيدان الحاج

أعضاء لجنة المناقشة

اللجنة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا		أستاذ:	جامعة مستغانم
مقررا		أستاذ:	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ:	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2016-2017

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع و ثمرة جهد متواصل إلى:

والدي الكريمين.

الى من كانوا سندا و عونا لنا في هذه الحياة.

العائلة ,الزملاء ,الاسرة الجامعية و على راسها استاذنا الحترم " بن زيدان الحاج" .

الى كل طلبة جامعة مستغانم وطاقمها الاداري المحترم.

الى كل طلبة السنة الثانية ماستر تسيير استراتيجي دولي , بجامعة مستغانم دفعة 2016-2017.

الى كل الاحبة و من عرفتهم من قريب و بعيد.

شكرا .

شكر و عرفان

الشكر لله عز وجل على نعمه علينا و على فظله في الدنيا و الآخرة وأعطانا القدرة و ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع .

أتقدم بفائق عبارات التقدير و الشكر الجزيل إلى أستاذي الكريم "بن زيدان الحاج" و الذي لم يبخل علي فيه بالنصح و الارشاد .

وكل التشكرات و التقدير الى اساتذة قسم العلوم التجارية و قسم علوم التسيير بجامعة مستغانم و الى كل عمال قسم جمارك مستغانم على مساعدتهم لنا في تقديم يد العون و كل التسهيلات لاجراء التربص التطبيقي بوحدة جمارك مستغانم .

شكرا.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
II - 1	حجم الاستمارات خلال الفترة 1963- 1966	25
II -2	حجم الانفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1970 - 1977	26
II - 3	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 1987 - 1991	30
II - 4	تطور الميزان التجاري للفترة 1991 – 1993 (التجارة المنظورة)	39
II - 5	تطور ميزان التجارة غير المنظورة للفترة 1991- 1993	39
II - 6	تطور الميزان التجاري للفترة 1995 – 2000	41
II - 7	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1998 - 2005	43
II - 8	الميزان التجاري للفترة 1998 - 2005	45

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
II - 1	الميزان التجاري للفترة 1998 - 2005	45
III- 1	المخطط البياني لمفتشية أقسام الجمارك بمستغانم	52
III - 2	هيكل الفحص التجاري	62

الـفـهـــــرس

الفهرس:

إهـداء	
شكـروتقديـر	
قائمـة الأشكـال	
قائمـة الجـداول	
المقدمة العامة	أ– ح
الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية و السياسات المفسرة لها	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	2
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	2
المطلب الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية و أهميتها	3
المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية	5
المبحث الثاني:السياسات المفسرة لها	9
المطلب الأول: سياسة الحماية و الحرية	9
المطلب الثاني: سياسة الإستيراد و التصدير	11
المطلب الثالث: ميزان المدفوعات و سعر الصرف و الميزان التجاري	12
المبحث الثالث: مفهوم و اهداف السياسة التجارية وانواعها	13
المطلب الاول: مفهوم السياسة التجارية	13
المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية	14
الفرع الاول: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	14
الفرع الثاني: حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية	15
الفرع الثالث: حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق	15
الفرع الرابع: تشجيع الاستثمار من أجل التصدير	15
الفرع الخامس: زيادة العمالة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي.....	15
الفرع السادس:حماية الصناعات الناشئة	16
الفرع السابع: التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.....	16
الفرع الثامن: ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.....	16

الفهـــــرس

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية	17
الفرع الاول: السياسة التجارية الحمائية	17
الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الدولية	19
خاتمة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي	
المبحث الأول: السياسة التجارية الجزائرية	24
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي	24
المطلب الثاني: الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي FMI حول السياسةالتجارية..	28
المطلبالثالث: نتائج و آثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائري.....	38
الفرع الاول: الاتفاق الائتماني الأول ماي	38
الفرع الثاني: نتائج الاتفاق الائتماني الثاني جوان	39
الفرع الثالث: نتائج الاتفاق الائتماني الثالث أفريل	40
الفرع الرابع: نتائج اتفاق التمويل الموسع	40
المبحث الثاني: السياسة التجارية بعد 1998	42
المطلب الأول: هيكلة الصادرات و الواردات	42
الفرع الأول: هيكلة الصادرات	42
الفرع الثاني: هيكلة الواردات	45
خلاصة	
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	
تمهيد الجانب التطبيقي	50
المبحث الأول:المديرية العامة للجمارك	51
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المديرية العامة للجمارك	51
المطلب الثاني: لمحة عن الجمارك لولاية مستغانم	52
المطلب الثالث: المخطط البياني لمفتشية أقسام الجمارك بمستغانم	58
المبحث الثاني: الإجراءات الجمركية	62
المطلب الأول: إجراءات التصدير و الإستيراد	62
المطلب الثاني:كيفية تكوين ملف جمركي	63
المطلب الثالث: أمثلة عن كيفية التحصيل الجمركي	64

الـفـهـــــرس

خاتمة عامة	
المراجع	

مقدمة عامة

مقدمة:

يطلق لفظ التجارة الخارجية على عملية مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم، وللتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات العالم أجمع ففي الفترات التي يتعذر فيها تبادل السلع والخدمات نلحظ انخفاضا ملموسا في مستويات المعيشة.

- كذلك تعتبر التجارة الخارجية من أقدم اهتمامات كل من الفلسفة الاقتصادية والتطبيق الاقتصادي، ففي القرين الخامس عشر والسادس عشر ظهر مبدأ التجاريين بظهور الدول الحديثة، وكان أنصار هذا المذهب يرون أن الذهب هو أساس ثروة الأمم ومقياس عظمتها، ولما كانت التجارة الخارجية هي المصدر الوحيد للحصول على المعدن النفيس فقد أهتم أصحاب هذا المذهب بالمعاملات الاقتصادية الخارجية مؤيدين بذلك ضرورة تدخل الدولة في المبادلات الدولية لتحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق العمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وقد ظل هذا المبدأ سائدا حتى ظهرت حركة تطالب بالحرية الاقتصادية في أوائل القرن الثامن عشر، فنادت بوجوب الأخذ بالقاعدة المعروفة " دعه يعمل أتركه يعمل" ويقصد بذلك أن تدع الدولة كل فرد ينتج دون مراقبة أو توجيه، كما تترك التجارة الخارجية حرة بلا قيود.

- ولقد ازدهرت التجارة الخارجية نتيجة لحركة الكشوف الجغرافية التي أدت إلى خلق أسواق جديدة لتصريف المنتجات، وكانت المستعمرات وسيلة لإمداد الدول الاستعمارية بما يلزمها من مواد أولية، وتطورت التجارة الخارجية حتى أصبحت عاملا رئيسيا في الاستراتيجية السياسية والاقتصادية لكافة بلدان العالم.

- أما فيما يخص الجزائر فإن تجارة الجزائر الخارجية تتمثل في مبادلة السلع والخدمات بين بلدنا وبقية العالم الخارجي وهو ما يستدعي تدخل البنوك لتسيير وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وهذا من خلال ممارسة دورها المتمثل في تمويل التجارة الخارجية وهو الموضوع الذي تطرقنا إليه في هذه الدراسة الميدانية على مستوى جمارك مسغانم حيث تطرقنا إلى مختلف العلاقات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

الإشكالية:

الأسئلة الفرعية:

- و حتى يتيسر لنا الإلمام بجميع جزئيات هذه الإشكالية نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الرئيسية التالية:

1. أين يبرز تأثير النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ؟
2. هل تحقق للجزائر ما كانت تأمله من إصلاحاتها الاقتصادية و التجارية ؟
3. في إطار الشراكة الدولية هل يمكن للتجارة الخارجية أن ترقى إلى مستوى المنافسة ؟

فرضيات البحث:

تعتبر النظريات الحديثة أساس تطور التجارة في شكلها الحالي.

السياسة التجارية كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في مسار المنافسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية حالياً في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي و التحول نحو اقتصاد السوق و الشراكة الدولية. و تزايد أهمية التجارة الخارجية من منطلق أن الاقتصاد الجزائري في الظرف الحالي يسعى إلى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي و كذا مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أهداف البحث:

تعزى أهداف هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقاً:

1. السعي إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري و تحوله من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، و مدى تأثر التجارة الخارجية بهذا التحول.
2. محاولة إبراز أثر الإصلاحات المفروضة من قبل الهيئات الدولية على الاقتصاد الجزائري عامة و قطاع التجارة خاصة.
3. إبراز الآثار الاقتصادية على قطاع التجارة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي و مسعى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

أ. المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الدولي .

ب. التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التجارة الخارجية خاصة بعد الإصلاحات المنتهجة.

ج. حداثة موضوع الشراكة الدولية و اهتمام عديد المختصين به.

المنهج المتبع:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة

الخارجية و ما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهجة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول و الإحصاءات التجارية و من ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي و ربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

أما الأدوات المستخدمة في البحث منها الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية، المراسيم، القوانين المتعلقة بالقطاع، إضافة إلى التقارير المرتبطة بالتجارة الدولية.

صعوبات البحث:

صادفتنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها:

1. الظروف الخاصة التي أحاطت بإنجاز البحث.
2. التضارب الكبير في مختلف الإحصاءات من مختلف القطاعات و مراكز الإحصاء.
3. الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بملف اتفاق الشراكة و كذا تقارير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

هيكل البحث:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة التجارية و التجارة الخارجية متعرضين فيه إلى ماهية التجارة الخارجية و النظريات المتعلقة بها و كذا العوامل المؤثرة فيها، كما تطرقنا إلى مفهوم و أهداف السياسة التجارية و أنواعها، ثم مكانة و أهمية هذه الأخيرة ضمن السياسة الاقتصادية العامة.

و في الفصل الثاني تناولنا التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي، بداية من إعطاء نظرة عامة عن السياسة التجارية الجزائرية قبل بداية الإصلاحات وصولاً إلى الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و كذا النتائج المتوصل إليها، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة السياسة التجارية بعد الاتفاق الموسع لسنة 1998 إلى غاية سنة 2005.

أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله استجلاء الرؤى المستقبلية للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل الشراكة الدولية بإبراز الإيجابيات الممكن تحقيقها من الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي و كذا السلبيات المحتملة، كما درسنا أيضاً الإيجابيات المتوقعة من مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا السلبيات المحتملة على الاقتصاد الجزائري عامة و قطاع التجارة الخارجية خاصة.

الفصل الاول

نظريات التجارة الخارجية و السياسات المفسرة لها

مقدمة:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

خصص الإقتصاديون الكلاسكيون أبوابا منفصلة لمعالجة التجارة الخارجية و ذلك في القرن الثامن عشر، أما في العصر الحديث فإن التجارة الخارجية أصبح يخصص لها مؤلفات مستقلة لما لها من أهمية كبيرة.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا في قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية لما لها من تعاريف متعددة و متنوعة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات مختلفة.[1]

كما تعرف التجارة الخارجية على أنها العمل على تصريف الفائض عن الحاجة مما هو متوفر، في ظل سلوكيات اقتصادية تبادلية تتحدد فيها معايير التبادل من خلال قوى السوق، و عبر قانون العرض و الطلب الناتج عن اختلاف رغبات مجموع الأفراد الداخلي ضمن أطراف الصفقة.

و يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية إنتقال السلع و الخدمات بين الدول و التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول، و تعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير و الاستيراد و ما إلى ذلك.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهميتها.

1 - أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع أسبا قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما إختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، و مهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى. و الدول ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، و إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الإقتصادية، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى.
و من هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة.[2]

[1] - رشاد العصار و آخرون ، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى2000، ص12.
[2] - مرجع سبق ذكره، ص16.

2 - أهمية التجارة الخارجية:

لا شك أن هناك دورا كبيرا للتجارة الخارجية على مستوى الإقتصاد المحلي و الإقتصاد الدولي و يعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشر للنمو الاقتصادي فيها و الذي ينعكس بدوره على النواحي الإجتماعية و العلمية و السياسية في الدولة.

بحيث تتلخص أهميتها في إيجاد أو توفير ما يلي:

- العمليات التجارية التي تتم بين الدولتعمل على تحريك المال و النقود التي تحتاجها عمليات البيع و الشراء بين الدول، و بالتالي تعمل على تحريك و تنمية الأموال و زيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجية.[1]
- تعد التجارة الخارجية مصدر أساسيا في الحصول عل العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الإقتصادية خصوصا عمليات التمويل و الاستثمار، كما تزيد السيولة النقدية من القدرة الائتمانية للفرد و الدولة.
- يعمل الإقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية و الاستثمارية و الاستهلاكية على مستوى الفرد و المجتمع، مما يجعله بحاجة لتنشيط تلك الأنشطة أو المكونات، و تعمل التجارة على تطوير و تنمية الأنشطة الإقتصادية.
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري.
- كما أن التجارة الدولية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات و ما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز و عدم التوازن إدا توازنت مع الصادرات.

فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية، كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع و الخدمات و بين التدفق النقدي داخل الدولة.[2]

[1]- عطا الله الزبون، التجارة الخارجية،دار اليازوري العلمية للنشر ة التوزيع، عمان، الطبعة العربية2015، ص16-17.

[2]- مرجع سبق ذكره، ص 21.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية.

1 - المدرسة الكلاسيكية:

- **نظرية النفقات المطلقة: (ادم سميث 1722- 1790):**

تأسست المدرسة الكلاسيكية على يد الاقتصادي ادم سميث (Adam Smith) من خلال كتابة ثروة الأمم الذي تكلم على التجارة الخارجية، و تكلم على حرية التجارة و الإبتعاد عن القيود الجمركية، كما تكلم على التخصص و تقسيم العمل بين الدول، و هذا ما يؤدي إلى تصريف المنتجات ذات الاختصاص، و توسيع السوق المحلي. فقد اعتقد ادم سميث أن ظروف الحرية الإقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية حيث يصبح الأفراد أحرار في اتخاذ الأنشطة التي تحقق لهم مصالحهم. و هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

و معنى ذلك أن أدم لم يؤمن بأهمية دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي.

و اعتقد سميث بوجود يد خفية تسعى إلى تحقيق مصلحة للمجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحرار في إختيار الأنشطة الإقتصادية التي تحقق مصالحهم الشخصية، في إطار القانون و الحفاظ على حقوق الملكية و الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه الدولة هو الحفاظ على كفاءة الأسواق بصورة تنافسية و بدون أية شوائب احتكارية.[1]

و لتوضيح فكرة الميزة المطلقة تستخدم المثال التالي:

- تكلفة الإنتاج مقدرة بساعات العمل / وحدة.

الدولة	الملابس	الطعام
الأردن	1 ساعة / وحدة	4 ساعات / وحدة
أمريكا	2 ساعة / وحدة	3 ساعات / وحدة

بحسب الجدول السابق يحتاج الأردن إلى ساعة عمل واحدة لإنتاج وحدة واحدة من الملابس، و يحتاج الأردن كذلك إلى 4ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من الطعام.

و معنى ذلك أن الوحدة الواحدة من الطعام يكلف إنتاجها 4 وحدات من الملابس، و يعرف ذلك بالسعر النسبي بين السلعتين، و في ظل غياب النقود فإن أي فرد يستطيع أن يقايض " يبادل" وحدة واحدة من الطعام مقابل 4 وحدات من الملابس.

وحدة واحدة طعام = 4 وحدات ملابس.

[1]- شقيري نوري موسى و آخرون ، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ط1 2012،ص 38.

و بالمقابل فإن أمريكا تحتاج إلى ساعتين عمل لإنتاج وحدة واحدة من الملابس، كما تحتاج إلى 3 ساعات عمل لإنتاج وحدة واحدة من الطعام.

و من خلال الجدول نرى أن الأردن تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الملابس، و أمريكا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الطعام.

و هكذا فإن هناك فرصة لقيام التجارة بين الدولتين(الأردن، أمريكا) بسبب إختلاف المزايا المطلقة بينهما في إنتاج السلعتين محل التبادل.

نقد النظرية:

- بعض الدول المتخلفة لا تتفوق تفوق مطلق في إنتاج اية سلعة، و بالتالي لا تستطيع تصدير أية سلعة، و لاحتياجها السلع مستوردة لا تستطيع دفع قيمتها، فإن هذا قد يؤدي إلى انكماش التجارة الدولية.
- لصعوبة إنتقال عناصر الإنتاج يكفي وجود تفوق نسبي لكي تقوم التجارة الدولية.[1]

- **نظرية النفقات النسبية:(1772-1832):**

و يطلق عليها أيضا نظرية المزايا النسبية صاحب هذه النظرية هو تلميذ أدم سميث الذي له تحليلات إقتصادية في ظاهرة التخصص الدولي و هو دافيد ريكاردو David Ricardo، فنظرية النفقات النسبية أو المقارنة تنسب إليه و هي نظرية مهمة في التحليل الإقتصادي للكلاسيك في التجارة الخارجية إلى غاية الوقت المعاصر، و قام بعدة فرضيات منها:[2]

- التبادل بين دولتين و على سلعتين فقط.
- عناصر الإنتاج تنتقل داخل الدولة و لا تنتقل بين الدول.
- تكلفة الإنتاج تكون ثابتة.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- حرية التجارة و النافسة الكاملة.
- تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل.
- بدأ ريكاردو تحليله بالتأكيد على فكرة النفقات النسبية و ألح على ضرورة أن تتخصص كل دولة في السلعة التي تتمتع فيها بميزة كبيرة و لتبيان هذه النظرية نرجع إلى المثال التالي:

[1]- دومنيك سلفاتور، نظريات و مسائل في الإقتصاد الدولي،سلسلة ملخصات شوم في الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993، ص45.

[2]- محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التجارة الخارجية، مطبعة العشرى، ص 155.

السلعة / الدولة	النبيذ	النسيج
البرتغال	80 ساعة عمل	90 ساعة عمل
إنجلترا	120 ساعة عمل	100 ساعة عمل

لقد قدم ريكاردو المثال السابق عند دولتين هما البرتغال و إنجلترا. أخذ سلعتين هما النبيذ و النسيج ب 90 ساعة عمل، أما إنجلترا فتنتج النبيذ ب 120 ساعة عمل و النسيج ب 100 ساعة عمل، و في هذا المثال يقول ريكاردو بأنه يجب على البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ الذي تملك فيه ميزة (80 ساعة عمل) أما إنجلترا فتخصص في إنتاج النسيج الذي تحقق فيه ميزة(100 ساعة) ثم يتم حساب التكلفة النسبية لكل سلعة في كل بلد (التكلفة النسبية لسلعة ما في بلد ما = التكلفة النسبية للنبيذ/ النسيج في نفس البلد) فنجد تكلفة النبيذ النسبية للبرتغال هي (90/80= 0.89) أما في إنجلترا فهي (100/120= 1.2)، و أثناء التبادل بين الدولتين بالسلعتين ستحصل البرتغال على 1.2 وحدة من المتوجات النسيج في إنجلترا.

- دافعت هذه النظرية عن التخصص الدولي و حرية التجارة من خلال تبيان أهمية الواردات، و أغفلت إمكانية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول.[1]

- **نظرية القيم الدولية:**

صاحب هذه النظرية هو الإقتصادي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل J.S.Mill ( )، الذي قام بتحليل النفقات النسبية و علاقتها بنسبة التبادل الدولي، كما تحدث عن معدل التبادل الدولي الذي يحدده الطلب المتبادل بين الدول على المنتجات، فستيوارت ميل أكمل نظرية ريكاردو بتحديد معدل التبادل الفعلي و ليس المحتمل، و قد ركز على الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، ففي حالة التبادل الداخلي يتحدد معدل التبادل طبقا لنفقة الإنتاج النسبية، أما في حالة التبادل الخارجي يتم تثبيت النفقة و يظهر الفروق في المردودية، و يتحدد معدل التبادل الفعلي طبقا لقوة و مرونة الطلب لكل دولة. قدم ستيوارت ميل مثالا لتوضيح تحديد القيم الدولية، نأخذ دولتين هما انجلترا و ألمانيا، حيث يفترض أن إنتاج 10 وحدات من النسيج يكلف إنجلترا كمية من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة، أما في ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من النسيج إنما يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة، و بهذا أخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين مع إختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية، و يحدث التبادل التوازني بين السلعتين لما تساوي

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 156.

القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية، مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.[1]

المبحث الثاني: السياسات المفسرة للتجارة الخارجية.

تعتبر سياسة التجارة الخارجية إحدى سياسة الإقتصاد للتأثير على الإقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف من طرف السلطات المسؤولة عن حركة السلع و خدمات ضمن التجارة الدولية.

المطلب الأول: سياسة الحماية و الحرية.

لقد وجد المفكرين الاقتصاديين مبدأين لسياسة التجارة الخارجية هما:

1 - مبدأ حرية التجارة:

- تطبيق هذا المبدأ يعني قيام التخصص و التقسيم الدولي للعمل على أساس إختلاف النفقات النسبية (الكفاءات النسبية)، تخصص بلد ما في إنتاج سلعة معينة معنى إنخفاض نفقات الإنتاج و بالتالي تحقيق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج التي تساهم في زيادة الدخل القومي للبلد.

الفرد في ظل الحرية التجارية لديه فرصة إختيار السلع التي تشبع رغباته و بذلك تمكنه من إختيار أحسن النوعيات و بأقل الأسعار يؤدي إلى تحقيق رفاه الاقتصادي صلاحية الحرية التجارية، فروض، المناقشة الكاملة، تحريك عناصر الإنتاج، التوظيف الكامل.

لن تتمكن الدول المتقدمة و حتى المتخلفة من التمتع بمزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي في إطار نظرية المزايا النسبية و الحرية التجارية.

- من أبرز و أهم الحجج نذكر ما يلي:

- سياسة الحرية تضعف مراكز الاحتكارية في الأسواق الدولية لأن إشتداد المنافسة يقضي على الإحتكار.[2]
- عوامل عدم التكافؤ الإقتصادي بينهما و بين الدول المتقدمة جعلها تعاني مشاكل عديدة حتى في ظل درجة عالية من المنافسة في الأسواق الدولية بإمكان الدول المتقدمة تقديم مساعدات إقتصادية و فنية حرة لهذه الدول النامية و تمكنها من تنمية صادراتها، و تخفيض القيود الجمركية التي تفرض على أكثر منتجات الدول النامية.
- إمكانية هذه البلدان من الإستفادة من برامج تحرير التجارة في حالة ما إذا قامت بإنجاز برامج إصلاح للسياسة الإقتصادية الداخلية التي تستهدف الحد من معدلات التضخم، تحرير جهازها المصرفي من تدخلات حكومية و سياسية إقتصادية، تحرير جهاز الأسعار، التخلص من المشروعات الخاصرة من

[1]- عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشرا، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، بناية الزيف، شارع القنطاري، الطبعة الاولى2006، ص 91.

الأنظمة الضريبية المعاكسة مما يتيح لها فرصة تصحيح الإختلاف الهيكلية الداخلية، تخصص مواردها الإقتصادية في المجالات التي تتميز بإرتفاع إنتاجيتها.

- مشكلة الديون الخارجية و فوائدها التي تبتلع عائدات النشاط التصديري و إن سياسة التحرير للتجارة الخارجية يمكن أن ترتبط البرامج و المساعدات المالية من قبل الدول المتقدمة أو بتنازلات عن أجزاء عن ديونها أو إعادة جدولتها (أقساط الفوائد).

2 - مبدأ حماية التجارة:

- ينص هذا المبدأ على ضرورة تدخل الدولة في التنظيم و الإشراف على التجارة الخارجية و ذلك بوضع النظم و القيود على الصادرات و الواردات و تختلف هذه السياسة من دولة إلى أخرى أو بعبارة تختلف الميكانيزمات الخاصة بتطبيق هذه السياسة، و ينادي هذا المذهب بضرورة حماية الإقتصاد القومي المتخلف من غزو سلع الدول الصناعية الكبرى، لعدم التوازن و الكفاءة بينهما، و بهدف مبدأ الحماية إلى ما يلي:[1]

- الاستقلالية.
- حماية القطاع الزراعي.
- حماية مستويات الأجور المحلية.
- حماية الصناعات الناشئة.
- محاربة البطالة
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- الحصول على إيرادات الخزانة الدولية.
- حماية الإقتصاد من خطر الإغراق.

[1]- عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2000، ص158-164.

المطلب الثاني: سياسة التصدير و الاستيراد.

أ - الاستيراد:

هو لون من ألوان المبادلات التي تتم بين الدول فيما بينها، و حركة السلع بين الدول، و حتى الخدمات غير المتوفرة محليا و التي تنتج بتكاليف منخفضة نسبيا إذا ما أقرنت بتكاليف الإنتاج محليا و يكون الاستيراد حرا عندما يكون مقيدا من قبل البلد المستورد، أو محددا بموجب اتفاقية ثنائية متعددة و بالتالي لا يخضع لضريبة جمركية و يحصل الإستيراد نتيجة:

1 - توفير و تلبية حاجيات السوق المحلية.

2 - عدم الإعتماد كلية على الإكتفاء الذاتي في ظل العلاقات الدولية ذات الطابع التعاوني.

3 - إنخفاض الأجور و أسعار المواد الأولية بالعالم الثالث تجعل الدول الصناعية تحقق أرباحا كثيرة إذا إستوردت من الخارج.

4 - إن الشركات التجارية و المستوردين عموما لا يترددون في الدخول لمزاحمة المنتجات المصنعة محليا.[1]

ب - التصدير:

- هو عملية تقوم على بيع و إرسال الخدمات المنتجات محليا إلى الخارج، أما إذا كانت هذه السلع و المنتجات غير المنتجة محليا فيطلق عليها إذن إعادة التصدير، و يكون التصدير حرا أو بشكل كامل عنها لا يكون مقيدا أي خاضع لرسم بين البلد المستورد بالعكس حرا عند الخروج أو عند الدخول بحيث لا تخضع الدولة المصدرة إلى قيد أو رسم لتشجيع صادراتها و تصريف منتجاتها، و مقيدا عند الخروج أو الدخول بحيث لا يخضعه لقيود خاصة أو لرسم من أجل ضمان و كفاية الإستهلاك المحلي من هذه المنتجات أو أسباب إقتصادية أو سياسية أو أمنية...

- تقوم أي دولة بتصدير منتجاتها و ذلك من أجل:

*التأقلم في الأسواق الجديدة.

*الرفع من رأس المال بزيادة النشاطات التجارية.

*مما يعتبر نافدة لتحسين و ترقية صورة المؤسسة في نظر الزبائن.

*تحقيق المؤسسة أرباح إضافية، بتطوير المبيعات لإعطاء المستخدمين تحفيزات مالية.[2]

[1]- نكاح سليمة،نخلة دومة، الإجراءات المتخذة في عملية الاستيراد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2003-2004، ص05.

[2]- مرجع سبق ذكره، ص 06.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات و سعر الصرف و الميزان التجاري.

1 - ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل للعمليات الاقتصادية التي تتم في الدولة خلال فترة زمنية تحدد بنسبة بتدوين المعاملات الخارجية و الداخلية للدولة، فهو أداة تستطيع الدولة معرفة وضعها الاقتصادي سلبا أو إيجابا و يفيد ميزان المدفوعات الدولة في وضع الخطط و الإستراتجيات للعمليات الاقتصادية التي ستقوم بها و وضع البرامج الاقتصادية، فقد إتفق على نظام عالمي موحد لبيانات ميزان المدفوعات بحيث تكون بشكل واضح و دقيق و معتمد لجميع الدول.[1]

و قد عرف ميزان المدفوعات بأنه سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية و الاقتصادية و التي تتم بين حكومات و مواطنين دولة ما مع غيرها من الدول خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة.

و هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات بحيث يهدف ميزان المدفوعات إلى تحقيق ما يلي:

1/ يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات و البيانات الاقتصادية و المالية إلى محتاجيها في الدولة سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في اتخاذ القرار...

2/ يعكس مستوى تطور و قوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي و موقع تلك الدولة مقارنة مع دولة أخرى.

3/ تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات المالية و النقدية و المالية في الدولة، مما يساعد الدولة في تعزيز بعض الجوانب التي تزيد من المؤشرات الإيجابية و مراجعة تلك التي تؤدي إلى مؤشرات السلبية من خلال تبني الخطط و الإستراتيجيات الاقتصادية.

4/ بما أن ميزان المدفوعات و من خلال مؤشرات يبين العلاقات الاقتصادية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يوضح المسار الذي سيحدد في تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية المتعامل معها.

5/ و من ناحية بحثية يعد ميزان المدفوعات مصدر للباحثين و الدارسين لمركز البحوث المختلفة إذ يعتبر ميزان المدفوعات الوسيلة التي يتم رصد المعلومات منه و مرجعا للدراسات و مساعد لاتخاذ القرارات المختلفة.

[1]- محمد عوض " التجارة الدولية و سياساتها"، طبعة 1995، ص319.

المكونات الأساسية لميزان المدفوعات:[1]

1 - الحساب الجاري:

أ - السلع، الخدمات و الدخل: البضائع، الشحن، عمليات النقل الأخرى، خدمات المسافرين، العائدات الموزعة، دخل الملكية غير المبين في مكان آخر.

ب -التحويلات بدون مقابل: التحويلات الخاصة، تحويلات المهاجرين، تحويلات العمال، التحويلات الرسمية.

2 - حساب رأس المال:

أ - رأس المال، باستثناء الاحتياطات:

*الاستثمار المباشر في الخارج، الاستثمار المباشر في الاقتصادالمحلي، استثمارالحافظة.

*رأس المال الطويل الأجل، رأس المال القصير الأجل.

ب- الاحتياطات:

*الذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة، وضع الاحتياطي في الصندوق، الموجودات من العملات الأجنبية، إستخذام إئتمانات الصندوق.

3 - سعر الصرف:

- يعرفسعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية.
- كما يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية.
- و يتأثر سعر الصرف بحجم المبادلات التجارية للدولة، و انتقال رؤوس الأموال منها و إليها، كما يؤثر سعر الصرف على الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على ميزان المدفوعات.

- **كيفية تحديد سعر الصرف:**

يتم تحديد سعر الصرف من خلال ما يلي:

1 - الصرف نقدا: تتم فيها عملية تسليم و استلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، و يطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، و هناك سعر الصرف: سعر البيع(القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك

[1]- مرجع سبق ذكره. ص 322.

مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) و سعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك للفرد مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية).

2 - حساب الأسعار المتقاطعة:

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر العملتين مقابل بعضها البعض غير متوفر و لضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، و ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، و تسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

3 - الصرف الأجل: تستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملةفي أسعار صرف العملات، بحيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد و هو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد.[1]

- **أنواع سعر الصرف:**

1 -سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد أخر ، و يتم تحديده تبعا للطلبو العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، و ينقسم سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية) و سعر الصرف الموازي (السعر المعمول في الأسواق الموازية).

2 -سعر الصرف الحقيقي: عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

3 -سعر الصرف الفعلي: يعبرسعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، و بالتالي مؤشر بسعر الصرف الفعلي يساوي توسط عدة أسعار صرف ثنائية و هو يدل على مدى تحسن عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

4 -سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، و من أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن تخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح.

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 325.

3-الميزان التجاري:

إن الميزان التجاري لدولة ما هو إلا صافي ميزان الواردات و الصادرات حيث يوجد ما يسمى بصافي الصادر أو فائض الميزان التجاري و ذلك حينما تزداد الصادرات من الواردات كما يوجد أيضا ما يسمى بصافي الاستيراد أو عجز الميزان التجاري، و ذلك حينما تصبح الواردات أكبر من الصادرات.

و إن كانت كل الصادرات و الواردات تعتبر كمتغيرات خارجية فعن مستوى التوازن الدخل يأخذ في الزيادة معتمدا على ذلك على الميزان الصافي للصادرات بعلاقة إيجابية حيث تؤدي زيادة الصادرات إلى ارتفاع مستوى التوازن للدخل و العكس بالعكس، و يعني ذلك إن الدولة من مستوى أقل من العملة الكاملة إن تعمل على زيادة صافي الصادر أي زيادة الفائض في الميزان حيث تكون الفرصة متاحة أمامها لزيادة الإنتاج من أجل التصدير إلى جانب إخلال الواردات.[1]

المبحث الثالث: مفهوم و اهداف السياسة التجارية وانواعها.

تعتبر السياسات التجارية الدولية التي تعتمدها الدول النامية اليوم متأصلة تأصلا فكريا من فترات تاريخية سابقة، بل وترجع إلى المذاهب الاقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة تعتمد التجارة الخارجية التي نتائج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية والتي ثمنت بإنشاء فكرة الجات سنة 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير 1995.

المطلب الاول: مفهوم السياسة التجارية.

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والادوات والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد و كذا تحقيق تنمية إقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة [(2)]، كما ان السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الاخرى كالاجراءات النقدية و المالية لتحقيق أهداف الدولة [(3)] ،وعليه فالسياسة التجارية تمثل أحد جوانب السياسة الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية.

فبالنسبة للادوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة عنها في سياسة الحرية التجارية، أما بالنسبة للاجراءات والتدابير فترجع اساسا إلى المنطلقات التي تعتمدها الدولة في

[1]- محمد عبد المنعم، أحمد فريد " مصطفى الاقتصاد الدولي" مؤسسة الشهاب بالجامعة، طبعة 1999، ص 145-146.

[2]عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج02) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية 2003، ص 124.

([3]) أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 197.

معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة، كتعظيم العائد، حماية الصناعات الناشئة، تحقيق التوازن الخارجي، ...ألخ، أي مايمكن وصفه بأهداف السياسة التجارية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية.

تختلف أهداف السياسة الجارية بإختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة التقيد أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجاة الدولية أو سياسة حمايتها وهي:

- **الفرع الاول :** تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- **الفرع الثاني** :حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق
- **الفرع الثالث** : تشجيع الاستثمار من اجل التصدير و زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .
- **الفرع الرابع** : حماية الصناعات الناشئة و الصناعات الاستراتيجية لدعم الامن الوطني و القوة العسكرية .
- **الفرع الخامس** : التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني و ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- **الفرع السادس** :حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية

الفرع الاول: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ويتم ذلك عى أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الاجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الاجنبي.

"يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة "[1]، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الاجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الاجنبي.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 127– 130.

الفرع الثاني: حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية.

وتعتبر هذه السياسة من بين الاجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالانتاج المحلي، ومن بين هذه الاجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.

الفرع الثالث: حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق:[1]

يقصد بسياسة الاغراق"بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية" [2]، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج،ويتفرع إلى ثلاثة أنواع:

- الاغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة والاغراق قصير الاجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله والاغراق الدائم،المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود إحتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية، وعلى هذا الاساس جاءت جولة الأوروغواي والجات سنة 1994 ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الاغراق.

الفرع الرابع: تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الانتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها وتبنية مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الاجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الاسواق الدولية وزيادة العائد النقدي.

الفرع الخامس: زيادة العمالة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من

[1] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعيةن الاسكندرية، وبيروت العربية ،ص 105.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية للطباعة والنشر 1998، ص 203.

العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في اطار التحول إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير.[1]

الفرع السادس:حماية الصناعات الناشئة:

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية.

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الانتاج المحلي من المنافسة، فالاول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع.[2]

الفرع السابع: التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.

إن اجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي والتي يتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان.

الفرع الثامن: ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

فالسياسة التجارية من خلال أدواتها واجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (الجات) (GATT) ومن سياسات تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية.

تتفرع أنواع السياسة التجارية إلى نوعين رئيسين هما:

- السياسة التجارية الحمائية.
- سياسة حرية التجارة الخارجية.

الفرع الاول: السياسة التجارية الحمائية

[1] عبد المطلب عبد الحميد،ص 128.

[2] شوفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2001 ، ص 21.

ويطلق عليها أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية، وتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسير بها المبادلات الخارجية" ويعتمد المؤيدون لسياسة حماية التجارة الدولية على عدة حجج من أهمها:

1. حماية الصناعات الناشئة.
2. تقليل الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات.
3. حماية الاسواق الوطنية من سياسة الاغراق التي تمارسها الدول الكبرى.
4. زيادة الانتاج المحلي وتوفير حد أدنى من الغذاء للسكان أو ما يسمى بالهدف الاستراتيجي.
5. زيادة الايرادات العامة للدولة عن طريق التعوضات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.
6. ترقية الاستثمارات وزيادة جذب رؤوس الاموال الاجنبية وبالتالي توفير وتحقيق مستوى أعلى من العمالة
7. إن الملاحظ لهذه الحجج التي يعتمدها أنصار المذهب الحمائي يجدها تصب أغلبها في أهداف السياسة التجارية التي تمت ذكرها آنفا، وتعتمد الدولة التي تنتهج هذه السياسة مجموعة من الوسائل في تحقيق هذه الاهداف:

منها الوسائل السعرية، الوسائل الكمية، والوستئل التنظيمية.

1 - الوسائل السعرية:

ويتجلى تأثيرها في أثمان الواردات والصادرات عن طريق رسوم جمركية، الاعانات، الاغراق، وتخفيض سعر الصرف.

فالرسوم الجمركية هي عبارة عن "ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) ...، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية"، وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية تنقسم إلى مايلي:

- **الرسوم القيمية:** تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
- **الرسوم النوعية:** تحدد على أسشاس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
- **الرسوم المركبة:** وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي.

أما بالنسبة لاعانات التصدير فالغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للانتاج الوطني في الاسواق الدولية عن طريق منح اعانات للمنتجين الوطنيين،هذه الاعانات قد تكون في شكل مباشرة ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لدعيم مركزه المالي كالاعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية...إلخ

وبالنسبة للاغراق والذي سبق تعريفه ضمن أهداف السياسة التجارية فهو يتفرع إلى ثلاثة فروع.

الاغراق العارض "والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، الاغراق قصير الاجل والمؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، الاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلآ وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

وأخيرا يأتي تحقق سعر الصرف الذي يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ . ومن أبرز الاثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من إنخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الاجنبية[1].

2 - الوسائل الكمية:

وتستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ويقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الاقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها.

ولنظام الحصص أثار اقتصادية إذ يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتوقع في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

ويتبع هذا النظام – نظام الحصص- نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح باستراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الادارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفق لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح إشتراك الدولة في الارباح الناتجة عن الاستراد.

3 - الوسائل التنظيمية:

وتشمل كلا من المعاهدات والاتفاقات التجارية، أما المعاهدات التجارية فتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الديبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية ويمكن أن تشمل المعاهدة أطور ذات طابع سياسي أو إداري أما الاتفاق التجاري وهو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الاشارة إلى الاجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين، أما اتفاقات الدفع فهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الاسس و الاحكام التي يوافق عليها الطرفان حيث تتم حركة

[1] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1998، ص 303.

المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الاخرى وكذلك يحدد العملة التي التي يتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له[1].

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الدولية.

وتسمى أيضا سياسة التجارة التحريرية أو الحرية التجارية، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزيوقراطية وانتعشت مع أفكار **آدم سميث** و **ريكاردو** والتي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما... وابعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي[2].

ان سياسة حرية التجارة الدولية تعبر عن مجموعة الاجراءات والقوانين التي تعمل على ازالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، ويعتمد المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية على حجج منها.

1. إن حرية التجارة الدولية تسمح لكل دولة بأن تخفض في انتاج السلع اللتي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الانتاج المناسبة لانتاج هذه السلعة، بل انتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع، لم يكن ليتحقق لو انتجت كل دولة نفس السلعتين معا، تبادل ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية.

2. لا تستطيع الدول التمتع بمزايا الانتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية ميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق إحتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على إحتياجاتها من السلع التي تعاني من انتاجها من قصور نسبي.

3. تطبيق الحجم الامثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الامثل.

4. منع الاحتكارات.

5. إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية، نتيجة إتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية.

6. تشجيع التنافس الدولي، بما يحمله من تخفيض أقصى قدر من الانتاج وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم، وتعظيم الارباح ومن ثم المزيد من الانتاج وهكذا.

7. يؤدي انتهاج سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله.

---

[1] المرجع السابق ، ص 309.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 133.

8. يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

9. تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الانتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

10. إن سياسة الحرية التجارية، تؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الاشباع من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

خلاصة :

لقد أدت التجارة الخارجية عدة أهداف كان لها أثر على اقتصاديات الشعوب فهي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي و انخفاض من مستوى الأسعار للدولة هذا إذ تركت دون قيود و إن كان العكس لقيت حماية الصناعات الناشئة للدولة و تنوع الإنتاج يؤدي إلى انغلاقالاقتصاد على نفسه، و عدم تفتحه نحو الخارج و قد ألح مجموعة من الاقتصاديين على ضرورة تحرير التجارة الخارجية كما عارض البعض الآخر هذا الرأي و هنا يصح التساؤل على أي من الرأيين أصح التحرير أم التقييد.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

تمهيد:

غداة حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962، و أمام الوضع الصعب الذي كان يسود تلك الفترة سعت الدولة الجزائرية إلى محاولة رسم سياسة تنموية هادفة فلنتهجت النهج الاشتراكي على شاكلة المخططات المركزية، لبعث النمو و محاولة التخلص من النظام الاقتصادي الفرنسي.

و عليه فقد قامت الجزائر بتأميم محروقاتها و كذا الاعتماد على الصناعات الكبيرة على غرار مصنع الحجار سابقاً.

غير أن هذه السياسة لم تأت بثمارها فشرع خلال الثمانينات بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، لكن مع أزمة 1986 التي شكلت نقطة تحول الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد على النفط كمورد وحيد للدولة من العملة الصعبة وصل إلى منعطف صعب رغم محاولات الإصلاح التي كُرِّسَتْ منذ سنة 1988 فلجأت حينها إلى إبرام عدة اتفاقيات مع هيئات دولية لتجاوز تلك الأزمة.

المبحث الأول: السياسة التجارية الجزائرية قبل 1989 (نظرة عامة).

شهدت السياسة التجارية الجزائرية قبل سنة 1989 تباينا معتبرا نظرا لاختلاف السياسات التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي (FMI) على الجزائر خلال هذه الفترة، مما كان له تأثيرا مباشرا على الوضع الاقتصادي السائد آنذاك

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي قبل 1989.

عند خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة 1962 ترك اقتصاداً هشاً و تابعاً تبعة شبه مطلقة للاقتصاد الفرنسي، و كون المستعمر ربط اقتصاد الجزائر باقتصاده الذي كان يتميز بالازدواجية حيث يشتمل على قطاع متطور و موجه للتسويق و مندمج و قطاع آخر قائم أساساً على الكفاف [1]. و بما أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد في صادراته على المواد الأولية و المنتجات الفلاحية نحو الخارج و خاصة فرنسا، التي كانت بدورها الممول الأول للجزائر من الواردات...

من هنا سعت السلطات آنذاك إلى عقد برنامج طرابلس في جوان 1962. الذي كان يهدف إلى إرساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج التخطيط المركزي كخيار أساسي، واعتبار أن الفلاحة أساس التنمية [2]، و المضي في تطويرها و ربطها بالتطور الصناعي. و منه لجأت الجزائر سنة 1963 إلى تأميم القطاع الفلاحي. و في الفترة الممتدة بين 16 و 21 أفريل سنة 1964 انعقد أول ميثاق للجزائر المستقلة الذي أعلن من خلاله على تبني النظام الاشتراكي و رفض النظام الرأسمالي[3].

لقد أعاد هذا الميثاق الإشارة إلى الاهتمام بالفلاحة و أبدى كذلك اعتناءً واضحاً بالتصنيع و كذا التأميمات، و كل ذلك كان الهدف من ورائه خلق مناصب شغل جديدة و الاكتفاء المحلي و تصدير الفائض.

و بغية النهوض الحقيقي بالاقتصاد الوطني لجأت السلطات إلى المخطط الاستعجالي من سنوات 1963-1966. غير أن الاستثمارات المعتمدة في المخطط متواضعة خاصة من سنة 1965 حيث أن حصة الفلاحة في تلك السنة كانت منخفضة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

([1]) لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية (ترجمة سعيدي الصديق)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 ص: 01.

([2]) TEMMER Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie: un bilan, Algérie, OPU, 1983, P 23.

([3]) لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص 01.

الجدول 01: حجم الاستثمارات خلال الفترة 1963-1966. الوحدة10 دج

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
–الفلاحة.	60.8	147.9	98.2	338.8	654.8
–الصناعة.	151	131.6	156.8	370.9	810.3
–كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

المصدر: Benissad hocine, la reforme économique en Algérie, (Algérie opu 2ème édition, 1991. P 16)

من خلال تحليل الجدول السابق نستخلص أن قطاع الصناعة و رغم كونه أحد أبرز أقطاب التنمية التي كانت منتهجة في تلك الفترة إلا أن الاستثمارات المخصصة له مقارنة بالحجم الكلي كانت ضئيلة، و لم تحقق النتائج المرجوة منه عدا سنة 1966 أين حقق قطاع الصناعة نسبة وصلت إلى 25.67 % بعدما كانت في سنة 1963 تمثل 18.13 % أما الزراعة فقد عرفت تقهقراً، فبعدما كانت نسبة قيمتها المضافة في الإنتاج الداخلي الخام الإجمالي عام 1963 في حدود 24.23 % وصلت عام 1966 إلى 10.48 % و يعود ذلك إلى[4]:

- ❖ سوء استعمال القوى العاملة.
- ❖ ضعف التجهيزات في هذا القطاع.
- ❖ قلة التمويل.

لقد دعا هذا المخطط الثلاثي إلى إحداث نوع من التكامل بين الصناعة و الزراعة، و معتبراً أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، فحسب بلعيد عبد السلام: " الغاز و البترول هما وسيلتا الحصول على النقود و التراكم في رأس المال لأجل إحداث تنميتنا، و ذلك بتجاوز مراحل في حين أن بلداناً أخرى هي مضطرة لتحملها "[5].

بعد المخطط الثلاثي الأول أعلنت السلطات عن مخططين رباعيين يمتدان من سنة 1970 إلى غاية 1977. و ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذين المخططين هو مواصلة السلطات الاعتناء بالصناعة و وسائل الإنتاج حيث كان حجم الانفاق الاستثماري يقدر بـ 5.5 مليار دج أي ما نسبته 17.79 % من الإنفاق الكلي، لتليها المحروقات بقيمة 4.6 مليار دج أي 14.88% و بعدهما الفلاحة و الري بحجم انفاق وصل إلى 4.1 مليار دج ما يمثل بنسبة 13.26%[6]، هذا من خلال المخطط الرباعي الأول.

([4]) BRAHIMI Abd elhamid, l'économie Algérienne, Algérie, OPU, 1991, P 95-101.

([5]) BENISSAD Hocine, Algérie: rectruction des reformes économiques, OP-CIT, P 27.

([6]) جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (1989–2000)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002، ص 57.

أما عن المخطط الرباعي الثاني، فكان حجم الإنفاق كبيراً نظراً للارتفاع الذي عرفه سعر البترول في الأسواق الدولية مما ساهم في تعزيز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات، مما استوجب الاعتناء أكثر بهذا القطاع الذي خصص له حجم انفاق وصل إلى 19.5 مليار دج، و هذا لتزايد نفقاته الاستثمارية[7].
ثم يليه قطاع الصناعة و وسائل الإنتاج فالزراعة و الري.

و الجدول التالي يبين حجم الإنفاق الاستثماري خلال المخططين الرباعيين:

الجدول 02: حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1977/1970. الوحدة 10 دج

القطاعات	صناعة إنتاج وسائل الإنتاج	المحروقات	الفلاحة و الري	التكوين	البنى التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	الصحة	السكن	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق 73/70	5.5	4.6	4.1	3.3	3.1	2.3	1.5	1.3	0.9	30.9
حجم الإنفاق 77/74	18.5	19.5	16.6	10	15.5	9.6	5.7	8.3	5.4	109.4

المصدر: Temmar Hamid, op-cit, P : 29

إلى جانب اعتناء السلطات بالقطاعات الحساسة، لم تهمل القطاعات الأخرى كالصحة، البنى التحتية، السكن و عديد من القطاعات الأخرى، هذا ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق.
و على ضوء المخططين السابقين و بالنظر إلى ما تحقق و ما لم يتحقق، عرفت فترة الثمانينات مخططين خماسيين يمتدان من سنة 1980 إلى 1989.
و ما يميز تلك الفترة هو ما خصص لها من اعتمادات مالية هامة لمدة تعتبر طويلة نوعاً ما.نتيجة لارتفاع الطفرة البترولية في بداية الثمانينات، لكن ذلك سرعان ما اضمحل بداية من سنة 1982، ليعرف الاقتصاد الجزائري انزلاقاً شديداً، و نقطة انعطاف سلبي نتيجة الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 و ما صاحبها من انخفاض في سعر البترول في الأسواق العالمية، لذلك حاولت السلطات و سعت إلى تبني سياسات إصلاحية منها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و ما ترتب عنها، حيث عرفت البلاد نتيجة ذلك أحداث 5 أكتوبر 1988 الأليمة.

([7]) بهلول بلقاسم حسن، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر،الجزء الأول ، الجزائر د.م.ج، 1999، ص 256.

بعد هذه الأحداث سعت السلطات إلى تدارك الإخفاقات السابقة، و ذلك بإعادة التكامل و الارتباط بين الصناعة و الزراعة، مع التنظيم الأمثل للموارد المتاحة.

إن المخطط الخماسي الأول كان يهدف بشكل عام إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر و التحكم في التوازنات و النسب العامة للاقتصاد مع تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة و نشر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر كامل التراب الوطني[8].

ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذا المخطط الممتد من سنة 1984/1980 هو ترجيح كفة الزراعة و البنى التحتية و الموارد المائية و كذا السكن، بينما قطاع الصناعة شكل توقفاً نسبياً ليترك الأولوية للقطاعات الأخرى، حيث انتقلت حصة استثمارات المؤسسات العمومية من 56 % سنة 1980 إلى 24 % سنة 1984، فيما انتقلت استثمارات القاعدة الهيكلية من 30 % إلى 55 % خلال الفترة نفسها.

كما ساهم القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للبلاد و ذلك بحصة قدرها 3.4 مليار دج، لكنه مبلغ ضئيل رغم صدور قانون 1982 الذي أعاد النظر في دور القطاع الخاص.

في حين نجد أن قطاع التجارة قد استقرت مساهمته في الإنتاج الداخلي في حدود 14.8 % خلال سنوات المخطط الأول، و هو ما يفسر تذبذب ديناميكيته رغم أن الحكومة كانت تعقد آمالاً كبيرة عليه.

لقد عرفت سنوات المخطط الخماسي الأول تحسن في نسب الاستهلاك عند بداية تطبيقه بفعل الارتفاع المذهل لعائدات الجزائر من البترول (34-40 دولار للبرميل)

و الذي يعد المورد الأول للعملة الصعبة.

لكن و بداية من سنة 1982، لجأت الجزائر إلى الاستدانة من جديد بفعل انخفاض أسعار البترول، الذي كان يخفي حقيقة الاقتصاد الجزائري، كما عرفت السياسة الميزانية تغيراً هاماً، حيث انتقلت من الفائض (الرصيد الميزاني الموجب 28 % إلى 30 % من الحصيلة الإجمالية خلال 1980، 1981 على التوالي) إلى العجز خلال 1983، 1984[9].

انطلاقاً من هذا الواقع جاء المخطط الخماسي الثاني الذي كان يهدف إلى فك الارتباط و تقليل الاعتماد على الخارج، و كذا تنظيم الاقتصاد و الاعتناء بالزراعة و الري، و إحداث التكامل بين القطاعات الاقتصادية، و قد خص هذا المخطط باعتماد يقدر بـ 828.38 مليار دج منها 251.6 مليار دينار للصناعة (تجديد التجهيزات القديمة) 362.13 مليار دج خصص لتطوير و تنمية القطاعات المنتجة، كما خُصت الزراعة بحجم اعتماد قدره 115.42 مليار دج[10].

لكن رغم كل هذه الاعتمادات المخصصة لتحقيق قفزة تنموية لم تتجسد على أرض الواقع.

من هنا بدأت ملامح أزمة في الأفق سنة 1986 مع انتقال حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة بعد ذلك (1986)[11]، و هكذا توالت سنوات الأزمة مع تقهقر الإنتاج الصناعي خارج

([8]) بهلول محمد بلقاسم حسن، مرجع سابق، ص 104.

([9]) BENBITOUR Ahmed, Algérie au millemaine défit et potentialité, Algérie, édition marinour, 1998, P 68.

([10]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 66.

([11]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 68.

المحروقات، و تزايد التبعية للخارج فيما يخص المواد الغذائية. غير أن القطاع الفلاحي عرف نسبة نمو بلغت 3 % نتيجة للظروف المناخية الملائمة. إلا أن معدل النمو وصل إلى أدنى مستوى له حيث وصل إلى (- 2.9 %) عام 1988، و من الناحية الاجتماعية، فإن معدل البطالة ارتفع سنة 1989 إلى 18.1 % بالنسبة للسكان النشيطين[12].

هذا كله أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري، و كذا إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عن طريق مجموعة من القوانين صدرت سنة 1988[*].

كل هذه القوانين كان الهدف منها الخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر. لكن هذه الرغبة واجهتها عقبات عديدة لأجل التجسيد، فظلت الإصلاحات تراوح مكانها، مما استوجب اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) الذي عقدت الجزائر معه عدة اتفاقات.

المطلب الثاني: الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي FMI حول السياسة التجارية.

كان أول اتفاق استعدادي ائتماني ربط الجزائر بصندوق النقد الدولي في ماي 1989، حيث لجأت السلطات إلى الحصول على أقساط مرتفعة في إطار إتفاق التثبيت، قدرت بـ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، و التي استخدمت كلياً في 30 ماي 1989[13]، كما استفادت كذلك من مبلغ 360 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 315.2 مليون (DTS)، و كانت حكومة الإصلاحات برئاسة -مولود حمروش- قد وقعت على هذا الاتفاق بكل سرية نظراً لحساسية الوضع آنذاك، و قد استخدم هذا المبلغ في إطار تسهيل التمويل التعويضي للمفاجآت نظراً لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، و ارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب من جهة ثانية[14].

و لقد اعتمدت الحكومة أسلوب الإصلاح السريع، و كذا تطهير الشبكات التجارية و دعم القدرات الإنتاجية، لكن الوضع الاقتصادي المتدهور آنذاك و عدم الوضوح في التجارة الخارجية نظراً لعدم اعتماد طرق و خطط

([12]) النشاشبي كريم و آخرون، الجزائر تحقق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 06.

([*]) القوانين الصادرة سنة 1988:

- قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوضيحي للأساسات العمومية.
- قانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط.
- قانون 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة.
- قانون 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل القانون التجاري.
- قانون 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية.
- قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك و القرض.
- قانون 88-07 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص.

قانون 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية.

([13]) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص 195.

([14]) FERGONI Meriem, le programme d'ajustement structural en Algérie, in revue l'économie (Algérie, N° 34, juin 1996 P : 24.

تسير ميزان المدفوعات و القرض الخارجي جعل الحكومة تسعى إلى القضاء على التضخم، الذي كان رئيس الحكومة قد أبدى تخوفات كثيرة منه نظراً لارتفاع الإصدار النقدي دون أن يكون ما يقابله من المقابل المادي. و على هذا الأساس سعت الحكومة إلى إيجاد أدوات للتسيير المالي و النقدي، فركزت على إصلاح نظام الأسعار بإصدار قانون 12/89 بتاريخ 1989/12/25 و المتعلق بالأسعار و التي صنفت إلى سعرين:

أسعار تخضع لإدارة الدولة و هي الأسعار الإدارية و مقسمة إلى:

أسعار مضمونة، و أسعار مسقفة و هوامش مسقفة.

و الصنف الثاني هي الأسعار المصرحة (الحرة)، و التي بموجبها يفرض على المؤسسات تقديم تصريح بالأسعار إلى المصالح المختصة قصد ضبطها. فتم بموجب هذا الإصلاح تحويل كمية كبيرة من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الهوامش المسقفة، و مجموعة أخرى تم تحويلها من نظام الهوامش المسقفة إلى نظام الأسعار المصرحة[15] و كان ذلك سنة 1990 من السداسي الأول.

بعد محاولة إصلاح نظام الأسعار. التفتت الحكومة إلى إصلاح النظام النقدي و ذلك بإصلاح قانون 10/90. الذي كان يهدف إلى إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و لن يتأتى ذلك إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية و المالية الكلية على هذين المستويين [16]، كما سعى هذا القانون إلى ضبط السياسة النقدية، وفق ما كانت تملي عليه مرحلة التحول في الاقتصاد الجزائري آنذاك، فعمل على محاربة التضخم، و إعادة الاعتبار للدينار، إلى غيرها من وسائل الضبط المتاحة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون سمح بفتح رأس المال للاستثمار الأجنبي بغية رفع الاحتكار على الاقتصاد من طرف الدولة في المستقبل.

أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية و تحريرها فإن أول إجراء ملموس ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990[17]. الذي أعطى بوادر كسر الاحتكار على ممارسة التجارة الخارجية، خاصة المادتين 40 و 41 من هذا القانون الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة و الملتزمين، مما سمح لهم باستيراد البضائع و إعادة بيعها دون إجراءات مراقبة التجارة و الصرف باستثناء بعض البضائع. و قصد القضاء على ندرة بعض البضائع أقرت الحكومة ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب العقلنة الداخلية.

كما أصدر البنك الجزائري عدة نصوص تشريعية و تنظيمه سنة 1990[18] قصد تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز تعاملاتهم التجارية المتعلقة بالسلع و الخدمات عن طريق بنك معتمد وسيط كل ذلك كان يهدف إلى توحيد الجهود للانتقال إلى اقتصاد السوق.

([15]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 109.

([16]) حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين، سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية. تحرير الصادق علي توفيق و آخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد 03، أبو ظبي، 1997، ص 157.

(17) قانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990.

(18) النظام رقم 90-02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنيين.

لقد منح نظام 02/90 حق الحيازة و التصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة المتأتية خارج المحروقات نسبة تصل من 10% إلى 100% حسب طبيعة السلع المصدرة و الخدمة المقدمة، حيث نجد أنه يمنح لمصدري المنتجات الزراعية و الصيد البحري نسبة تصل إلى 50% في حين تمنح نسبة 20% للخدمات السياحية كما أنه يمنح 10% للخدمات المصرفية، و مصدروا المنتجات الصناعية [19]، كل ذلك كان الهدف منه تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وجعل البنوك التجارية تساهم بقسط في تسيير التجارة الخارجية.

أما فيما يخص الجانب المالي في هذا الاتفاق فقد اتفق على إتباع سياسة صرف مرنة و توفير مستويات معتبرة من احتياطات الصرف و ذلك بانتهاج (الانزلاق التدريجي) للوصول إلى قبول تحويل الدينار، حيث أن السلطات النقدية أظهرت سنة 1990 رغبتها في جعل الدينار قابلا للتحويل بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993، و بداية 1994. و ذلك ما جاء به النظام رقم 06/90 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 1990/12/30 و المتضمن إنشاء صندوق لتثبيت الصرف، الهدف منه تثبيت قيمة الدينار و التخفيف من أثر تموجات سعر الصرف على الاقتصاد الوطني و مع بدء عملية جعل الدينار قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج ثم تعديل معدل الصرف الرسمي، بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة و تم ذلك لفترة طويلة نسبياً من سنة 1987 إلى بداية 1991[20].

الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991.

السنة	1987	1989	1990	جوان 1991	سبتمبر 1991
القيمة ($1 = دج)	4.84	7.45	10	18.5	22.5

المصدر: Hocine Benisaad, Algérie: réstruction et réformes économique, op-cit, P: 214.

في شهر جوان 1991 و ما ساد الساحة السياسية آنذاك، و ما أعقبها من أحداث (أحداث جوان 1991)، استقالة حكومة حمروش في الوقت الذي كانت تجري مفاوضات بين الجزائر و صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق ثاني ... ليستكمل المفاوضات سيد أحمد غزالي الذي تسلم رئاسة الحكومة.

أما الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني الذي يمتد لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992، تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 300 مليون (DTS)، و قسم هذا

النظام رقم 90-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل المنشآت الاقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج و مداخيلها.

(19) جاري فاتح، مرجع سابق، ص ص: 111- 112.

([20]) حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص ص 160- 161.

القرض على أربعة شرائح: الشريحة الأولى في جوان 1991، و الثانية في سبتمبر 1991، أما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر 1991، لكن الشريحة الرابعة و التي كان من المقرر أن تقدم في مارس 1992 لم تتحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992[21].

هذا الاتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية يوم 27 أفريل 1991 إلى تحرير التجارة و الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار، و كذا إصلاح النظام الجمركي و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية، و الجبائية بإدخال (TVA)، و مواصلة الانزلاق التدريجي المراقب لسعر الصرف، إلى غيرها من الأهداف المرجوة.

كما جاء في رسالة النية كذلك التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و العمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية و الخاصة لا سيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها قصد تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية، و كذلك ترشيد الاستهلاك و الادخار[22].

و لقد وُجّه لهذا الاتفاق انتقادات لاذعة، لكن مدير الصندوق آنذاك (ميشال كامديسوس) رد في جويلية 1991 على منتقدي هذا الاتفاق قائلاً: " لا أظن أن العديد من البنوك العالمية قبلت منح قروض للجزائر في جوان 1991 ".

و هذا ما يدل على أن الوجهة الجزائرية كانت مرفوضة في الأسواق العالمية آنذاك، عندها قامت الحكومة بعدة إجراءات منها[23]:

- ❖ مواصلة سياسة تحرير الأسعار حيث لم يبق سوى 50 مادة خاضعة لنظام الأسعار المسقفة و 22 مادة أخرى مدعمة بغرض مساعدة الطبقات الضعيفة الدخل، على أن يتم رفع الدفع تدريجياً، كما قامت السلطات بتقليص الإعانات المباشرة و غير المباشرة على المواد الطاقوية لتقارب أسعارها أسعار الأسواق العالمية و كان ذلك في أكتوبر 1991.
- ❖ التطهير المالي للمؤسسات، مما يفترض نمواً للكتلة النقدية يصل إلى 41 مليار دج، أي ما نسبته 12 % عام 1991.
- ❖ كما وافق بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، بحيث تم رفع معدل الخصم من 10.5 % عام 1991 إلى 11.5 % سنة 1992.
- ❖ فيما يخص سعر الصرف كان أمام السلطات خيارين :
  - تحرير سعر صرف الدينار و بداية تعويمه في أوت 1991 رغم قلة الاحتياطات الخارجية و كذا الانعكاسات التي سيفرزها هذا الإجراء على جل القطاعات (الإنتاجية، الاجتماعية ...).
  - تخفيض قيمة الدينار مع مراعاة أن لا يتعدى الفرق بين السعر الرسمي و السعر في السوق الموازي 25 % علماً أن واحد (1) دولار كان يساوي 30 دج في السوق الموازي.

عند تولي غزالي رئاسة الحكومة الجزائرية قام بمراجعة أهم قواعد الإصلاح التي انتهجتها الحكومة السابقة، التي اتهمها غزالي لمخادعة و إخفاء الحقيقة على الشعب.

([21]) FERGANI Meriem, OP-CIT, P 24.

(22) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 199.

(23) Hocine Benisaad, Algérie: restruction et reformes économique, op-cit, P,P : 142-145.

فقام بمراجعة قانون النقد و القرض: للفصل بين إدارة البنك المركزي و مجلس النقد و القرض، كما اقترح فكرة جد حساسة ألا و هي بيع ربع حاسي مسعود بغرض تسديد الديون الجزائرية، غير أن هذه الفكرة لم تكن مستسغاة خاصة في ظرف سياسي جد متميز لكن ما قاله كان يعني[24]:

- **داخلياً:** أن الإيرادات كانت قليلة، كما أن الوضع كان يدفع إلى إجراء انتخابات.
- **خارجياً:** أي أن قانون النقد و القرض لم يؤت ما كان مرجواً منه في جلب الاستثمار و المستثمرين الأجانب.

من هنا تم إصدار قانون 21/91 المتعلق بتوسيع الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في مجال المحروقات و المناجم، لكن الاستجابة لهذا القانون كانت تتطلب وقتاً نظراً للأزمة السائدة حينها، فوقعت حكومة غزالي بين مطرقة صندوق النقد الدولي من جهة و وسندان الظرف الاجتماعي و الاقتصادي و كذا السياسي من جهة أخرى، فلقد كانت مطالبة بتطبيق بنود اتفاقاتها مع FMI و إلا توقف الإمدادات المالية . كما أنها كانت مطالبة بامتصاص الغضب الشعبي، فلجأ الوفد المفاوض مع صندوق النقد الدولي إلى التماس بعض الليونة في مجال تطبيق إجراءات الإصلاح التي طالب بها و التي تمثلت في تخفيض سعر صرف الدينار فورا ليصل سعره مقارنة بالدولار إلى 24.5 دج للدولار الواحد، كما طالب الصندوق رفع أسعار المواد الأساسية و تقليص نفقات التسيير و التجهيز، و قد تداركت السلطات الموقف فأرسلت خطاب نية موجه إلى الصندوق بتاريخ 30 سبتمبر 1991 ينص على[25]:

- رفع أسعار المواد الأساسية و الطاقوية، مما سمح بتخفيض مبلغ إعانات الأسعار ليصل عند نهاية السنة 3 مليار دج، كما أمر الصندوق بأن لا يتم رفع أسعار المواد الأساسية ما لم يتم وضع ميكانيزمات لحماية ذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل.
- تخفيض قيمة الدينار حسب الاتفاق الأول في 03 جوان، حيث انتقل سعر صرف الدينار في 30 سبتمبر 1991 من 18.5 إلى 22.5 دج.
- رفع أسعار الفائدة - أقل مما اقترح صندوق النقد الدولي – لتصبح موجبة بالقيم الحقيقية.
- الانحراف أو الفجوة (gap) الحاصلة عند غلق سنة 1991 في الموارد الخارجية تعادل التسبيقات القصيرة المدى (قرض أوروبي، تحويل بترولي، و الشريحة الأولى لعملية إعادة الهيكلة Reprofilage الديون البنكية).

لكن مع نهاية سنة 1991 و قرب موعد الانتخابات وجدت الحكومة نفسها في حيرة من أمرها حول رفع الأسعار كما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولي أو عدم فعل ذلك تحت ضغط الوضع الاقتصادي و السياسي، و مع تسارع الأحداث و توقيف المسار الانتخابي مع بداية 1992 و ما صاحب وضع البلاد السياسي، لم يسمح برفع الأسعار كما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

و ما ساهم في امتناع صندوق النقد الدولي عن تقديم القسط الرابع للإنفاق الائتماني هو ما لجأت إليه الحكومة من رفع للأجور إلى 7000 دج كحد أدنى من الأجر القاعدي المضمون، كما قدمت الحكومة إعانات

([24]) DAHMANI Ahmed, l'Algérieà l'épreuve économique politique des reformes, 1980-1999, Algérie, CASBAH, édition 1997, P : 169.

([25]) Hocine Benisaad, Algérie: restruction et reformes économique, op-cit, P. P : 152-153.

تعويضية للعائلات عديمة الدخل أو دخلها أقل من الحد الأدنى و هو ما شكل أعباء إضافية على خزينة الدولة[26]

أما فيما يخص التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فإن قانون المالية لسنة 1992، حمل في طياته تخفيضا جوهريا في الرسوم الجمركية (الإصلاح الجمركي) بعد أن كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% و هذا ما زاد من التهرب الجمركي و العزوف عن ممارسة التجارة الخارجية كنشاط – إلا أنه في هذا القانون وصل خفض المعدل الأقصى إلى 60%[27]، و عليه تم إعداد هذه الضرائب الجمركية وفق النظام الاقتصادي، أي تحديد معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية و معدلات مرتفعة نوعا ما تفرض المنتجات نصف المصنعة كما تم فرض معدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية، و عليه تم إعداد ستة معدلات من 0%، 3%، 7%، 15%، 25%، 40% و 60%، كما أقر هذا القانون إلغاء كل الإعفاءات الجمركية، عدا على بعض المواد و الأنشطة العلمية و لتحفيز و جلب الشركات الأجنبية في مجال التجارة الخارجية تم تشجيع نظام الامتياز، و رد الاعتبار لتجار الجملة للمساهمة في ترقية التجارة، كما تم إلغاء نظام الحصص الذي كان مفروضا على الصادرات.

غير أن هذه الإجراءات و التدابير لم تزد الوضع الاقتصادي الجزائري إلا تدهورا.

بعد هذه الحكومة، تسلم -بلعيد عبد السلام- رئاسة الحكومة الجزائرية فرفض التفاوض مع الهيئات الدولية خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الجزائرية و التي أعتبر أنها هي المشكل الوحيد للوضعية الاقتصادية الجزائرية كما أعتبر أنه بإمكان المحروقات إعادة الاقتصاد الوطني إلى مساره.

كما لجأ رئيس الحكومة إلى اعتماد سياسة تقشفية صارمة لمواجهة الصعوبات المالية اتجاه الواردات، مما دفعه لإنشاء لجنة تعمل تحت وصايته تضم بنك الجزائر، وزارة التجارة، و وزارة الصحة، سميت هذه اللجنة بـ AD-HOC كلفت بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين الخواص و العموميين، أبرز مهام هذه اللجنة.[28]

– الحد من المديونية قصيرة الأجل و ذلك بتوفير أفضل تمويل موجه لعمليات الاستيراد.

– تركيز الموارد اتجاه المصاريف الضرورية.

كما أصدر بلعيد عبد السلام تعليمة تحت رقم 625 بتاريخ 18 أوت 1992 يتعلق أساسا بالتجارة الخارجية و تمويلها، فحسب وزارة التجارة، [29] فإن العملة الصعبة تخصص نقدا أو خطوط قروض لاستيراد المنتجات المتعلقة بتطوير و حماية الإنتاج على أن يتم تخصيص إيرادات المحروقات لاستيراد المواد و المنتجات التي تستعمل في احتياجات السلع الضرورية.

([26]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 122.

([27]) BOUZIDI Nachida M'hamzodji, 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Algérie, ENAG, édition 1992, P 15.

([28]) Haltati Lamri, financement des importations des nouveaux dispositifs, in revue l'économie, Algérie, N° 08 juin 1994, P 09.

([29]) TOUATI Ali, commerce extérieur et transition vers l'économie de marché, in revue l'économie, Algérie, N° 10, 1993, P P 13. 14.

إن المتمعن في عمل تلك اللجنة يلاحظ رجوع احتكار التجارة الخارجية و التضييق عليها ذلك أنها قيدت الواردات حسب صيغتها: أولوية و ضرورية، أولوية ثانية و واردات محظورة، هذا ما ساهم في الركود الاقتصادي.

إن الوضع المالي المزري لتلك الفترة و كذا الاستعمال غير العقلاني للعملة الصعبة و كذا الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية التي كانت في أعلى مستوياتها، و التبعية للخارج سواء في الغذاء أو آلات الإنتاج، جعل السوق الاستهلاكي يشهد مضاربات عديدة انعكست على ذوي الدخل الضعيف و الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

كما أن هذا التقييد ينافي شروط صندوق النقد الدولي و مع ذلك واصلت حكومة بلعيد عبد السلام نهجها في العمل حيث سعت لإنشاء شركات مختلطة وطنية و أجنبية، كما واصلت الاهتمام البالغ بقطاع المحروقات الذي انهارت أسعاره مما أخلط أوراق الحكومة التي كانت تعول على عائدات بترولية تصل إلى 11 مليار دولار سنة 1993 على أساس سعر البرميل 20 إلى 21 دولار. غير أنه سجل 17.8 دولار للبرميل أي عائدات وصلت 9061 مليار دولار مع العلم أن خدمات الديون كانت 9.050 مليار دولار[30]. هذا ما ساهم في استقالة حكومة بلعيد عبد السلام.

تسلم رئاسة الحكومة بعد بلعيد عبد السلام رضا مالك، الذي صدر في عهدته المرسوم التشريعي 12/93 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بالاستثمار حيث ألغى هذا المرسوم و عوض كل ما سبقه من نصوص، ففتح الباب للاستثمار و أزال الرخص المسبقة لانجاز الاستثمارات على أن يتم كل ذلك وفق وكالة أنشأت لغرض ترقية و دعم الاستثمار سميت وكالة دعم و ترقية الاستثمار (APSI). إلى جانب هذه الوكالة قدمت الحكومة ضمانات قانونية للمستثمرين المحليين و كذا الأجانب لحمايتهم كما سمحت لهم بنقل عوائد رؤوس أموالهم إلى الخارج.

إن الفترة الممتدة من 1991-1993 و بالرغم من صدور قانون النقد و القرض و عديد المراسيم - كالمرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار- كل ذلك لم يفلح في إخراج الاقتصاد الجزائري من مأزقه. كما أن هذه الفترة ميزها غياب استقرار سياسي و أمني مما دفع بالمستثمرين الوطنيين أو الأجانب بالعزوف عن السوق الجزائرية.لكن و خلال مسعاها للخروج من الأزمة و برغم عقدها لاتفاقين مع صندوق النقد الدولي إلا أنها لجأت ثالثة إليه، حيث تم عقد اتفاق ائتماني جديد ذلك بداية من أفريل 1994 و لمدة سنة تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بقيمة 457.2 مليون (DTS) أي ما يعادل واحد مليار دولار لتحقيق أهداف البرنامج حسب رسالة النية التي وجهتها السلطات إلى واشنطن حيث مقر صندوق النقد الدولي هذه الأهداف تمثلت في[31]:

- على مستوى الاقتصاد الكلي سعت الأهداف إلى دفع النمو على أسس قوية و استعادة وتيرة نمو اقتصادي تصل إلى 3% من الناتج الداخلي الخام عام 1994 و 6% عام 1995.
- تقليص معدل التضخم على أمل الوصول إلى 3% أو 4% عام 1997 أو هو ما يساعد على خلق مناصب الشغل.

([30]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 125.

(31) خالدي الهادي، مرجع سابق، ص ص 204. 205.

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- التقليص من عجز الميزانية مما يسمح بدعم سعر صرف الدينار، مما يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي.
- أما في المجال النقدي فقد تم تخفيض قيمة الدينار حيث وصل سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل دولار واحد.
- و في مجال تحرير التجارة الخارجية، فقد تم وضع برنامج الهدف منه إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، و كذا النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى يساهم في تنويع الصادرات الجزائرية و ترقيتها في المدى المتوسط، و إلى غيرها من الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج.

منذ بداية هذا البرنامج عمدت الحكومة إلى التطبيق الصارم له وفق الإجراءات و التدابير المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي كي لا تتعثر مرة أخرى، و كون مدة هذا الاتفاق كانت (سنة واحدة)، انتهجت السلطات حينها إستراتيجية تعتمد على التحكم في السياسة المالية لتجاوز العجز المالي المسجل، حيث أن عائدات الصادرات في الفصل الأول من سنة 1994 كانت توجه إلى خدمة الديون التي بلغت 100%.

لقد كان سعي السلطات عندها الوصول إلى استخدام أفضل لسياسات الإنفاق و سياسات الضريبة، و كذا محاولة فك إيرادات الميزانية لعائدات البترول نظرا لتقلبات الأسعار. و منه تم سنة 1994 إعادة النظر في هيكل معدلات الضريبة سواء على دخل الأفراد أو المؤسسات التي استفادت هذه الأخيرة من تخفيض وصل إلى 4% حيث انتقل من 42% إلى 38% بينما انخفض معدل الضريبة على دخل الأفراد من 70% إلى 50%، بينما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية [32]، كما تم إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة، إذ نجحت الحكومة في تخفيض الزيادة في الأجر و التي كانت مقدرة بـ 12.5% إلى أقل من 10%، كما قامت برفع الدعم جزئيا على بعض السلع الواسعة الاستهلاك و رفع أسعار الخدمات الأخرى، على أن يتم التخلي عن الدعم مع نهاية 1995 أو بداية 1996 على أقصى تقدير و قامت بعدة إجراءات كفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% على الودائع المصرفية و ذلك في أكتوبر 1994، كما عملت السلطات على تخفيض تكاليف العمالة بغية تحسين القدرة على المنافسة، كما تم السماح ببيع المؤسسات العمومية وفق قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

و ما يمكن ملاحظته في هذا الاتفاق هو ما حصل من تقارب بين صندوق النقد الدولي و السلطات الجزائرية حول إعادة جدولة الديون الجزائرية و المقدرة بـ 14.5 مليار دولار والتي تم الاتفاق على سدادها خلال 15 سنة مع فترة سماح مقدرة بـ 4 سنوات، و هو ما يوافق برنامج الاستقرار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي على أن يتم إعادة جدولة 5.3 مليار دولار حسب تقارير الصندوق حول مدى تطبيق الاتفاق و ذلك إلى غاية مارس 1995[33].

([32]) النشاشيبي كريم و آخرون، مرجع سابق، ص 37.

([33]) CHAKIB Cherif, à propos du reechelement et de rôle du FMI dans le processus d'ajustement économique in revue algérienne des sciences juridiques économiques et politique, Algérie, volume 33 N°01 ,1995,p08.

في جانفي 1995 و قبل انقضاء فترة الاتفاق صدر الأمر رقم 06/95 بتاريخ 1995/01/25 و المتعلق بقانون المنافسة الذي جاء لتنظيم المنافسة الحرة لزيادة الفعالية الاقتصادية بغية تحسين المعيشة للمواطن و كذا إضفاء الشفافية في المعاملات التجارية.

هذه الأخيرة – أي التجارة الخارجية – و قصد العمل على تحرير القطاع و زيادة الصادرات و كذا تنويعها خلص القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أفريل 1994 إلى ضبط قائمة معينة من السلع التي لا يمكن تصديرها (الأغنام، النخيل....) أي كل ما يمكنه أن يقدم منفعة وطنية أو تاريخية عدا هذه السلع فقد تم فتح مجال واسع لممارسة التجارة الخارجية، و لفك الرباط على الواردات تم حل لجنة AD-HOC التي كانت قد شكلها بلعيد عبد السلام بتاريخ 12 أفريل 1994 عن طريق تعليمة لرئيس الحكومة. كما تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد و بشكل مطلق حين أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 20 بتاريخ 12 أفريل 1994، حيث ضبطت الشروط المالية لعمليات الاستيراد [34]، بالمقابل تم السماح باستيراد المعدات الصناعية المستعملة، و كذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين و منه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها.

كل هذه الإجراءات كان القصد منها الوصول إلى استقرار اقتصادي و اجتماعي قصد إرضاء الهيئات الدولية و بالأخص صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق رابع وهو اتفاق القرض السريع (التمويل الموسع).

اتفاق التمويل الموسع 1998/1995: بعد التقارير الايجابية عن مدى تطبيق الجزائر لشروط الاتفاق الائتماني لسنة 1994، و بعد أن عرف الناتج المحلي الحقيقي معدل سلبي بلغ 0.4% سنة 1994 عكس ما كان منتظر في البرنامج و الذي قدر بـ 3%[35]، قدم صندوق النقد الدولي قرض للجزائر بقيمة 1169.38 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) و ذلك بتاريخ 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، و بعد الموافقة على هذا القرض سحبت الجزائر ما قيمته 325.28 (DTS) كقسط أول على أن يتم سحب باقي المبلغ أي 844.08 مليون (DTS) على أقساط قبل تاريخ استنفاذ القرض في 21 ماي 1998[36]. و من بين ما كان يهدف إليه هذا الاتفاق في مجال السياسة المالية هو مواصلة النهج المتشدد و الذي أعطى آثارا إيجابية من خلال اتفاق 1994، فعمدت السلطات إلى الوصول إلى فائض و تجاوز العجز الميزاني و ذلك ابتداء من سنة 1997/1996. كما كرست سياستها هذا الحد من الارتباط الوثيق بالمحروقات الذي تحدد أسعاره في الأسواق الدولية، كما كان الهدف توفير ادخار داخلي لضمان استثمارات ضرورية بغية الوصول إلى أهداف نمو متوسط المدى، كما عملت على تخفيف العبء على الميزانية و زيادة الإجراءات و ذلك بتقليص الأجور و إلغاء الدعم المطبق على بعض السلع، و تم توسيع مجال تطبيق الضريبة ليشمل قطاعات أخرى كالمصارف، التأمينات و المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الاعتماد على نظام ثنائي لمعدلي الضريبة و هما 7% و 17%[37].

([34]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 146.

([35]) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص: 210.

([36]) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص ص: 216-217.

([37]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص: 153.

أما فيما يخص سياستها النقدية فلقد سعت السلطات إلى تطهير السوق النقدي و زيادة رؤوس أموال البنوك عن طريق اشتراك القطاع الخاص في تمويلها، كما أدى تراجع التضخم و تحرير أسعار الفائدة إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة و ذلك بداية من سنة 1996[38]. مما يجعله دافعا للمستثمرين.

و عن نظام الصرف و تحرير المبادلات الخارجية فقد جاء في رسالة النية في إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة، و كذا إنشاء مكاتب الصرافة للنقد الأجنبي و تحرير سعر صرف الدينار للوصول به إلى سعر صرف مرن يعمل و ميكانيزمات السوق كما سمح للبنوك التجارية بتحويل مبالغ معينة لأغراض معينة (العلاج، الدراسة بالخارج...الخ) و تلا ذلك السماح لجميع الخدمات، حسب المادة الثامنة من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997[39] و التي قبلت بها الجزائر.

و عن تحرير التجارة الخارجية فلقد سعت السلطات إلى إعادة هيكلة التعريفة الجمركية و خفضها إلى حدود 50%. و عليه جاء قانون المالية لسنة 1996 و المؤرخ في 1995/12/30 بمعدلات بين 0%، 3%، 7%، 15%، 40%، 50% هذا المعدل الأخير خفض سنة 1997 إلى 45% و ما يمكن الإشارة إليه هو أن السلع التامة و التي كانت خاضعة لمعدل 60% أصبحت تخضع لمعدل 45% هذا ما يفتح باب المنافسة على السلع المحلية خصوصا وأن السلع المستوردة تلقى رواجا لدى المجتمع الجزائري مما يجعل الإنتاج المحلي في وضع غير قادر على المنافسة.

إلى جانب ذلك تم في منتصف 1995 رفع الحظر تماما على الواردات كما تم إلغاء ما يناهز 20 بندا فيما يتعلق بالصادرات، و عليه فإن نظام التجارة الخارجية أصبح حرا خاليا من كافة القيود الكمية و كان ذلك في جوان 1996[40]

([38])النشاشبي كريم و آخرون، مرجع سابق، ص: 59-61.

(39) تنص هذه المادة على إلغاء قيود الصرف على المدفوعات و التحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، بغية تشجيع مستويات رفيعة من العمالة و المحافظة عليها، وكذلك المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف متصل بالمعاملات التي تكون بين أعضاء صندوق النقد الدولي.

([40]) المرجع السابق، ص 133.

المطلب الثالث: نتائج و آثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية.

لقد ترتب على هده صلاحات عدة نتائج نوردها فيما يلي:

نتائج:

الفرع الأول: الاتفاق الائتماني الأول ماي 1989:

برغم قصر مدة الاتفاق، و كذا الوضع السائد في تلك الفترة و ما ميزها من اضطرابات على جميع الأصعدة تقريباًَ، إلا أنه نجح في تحقيق بعض النتائج الإيجابية في بعض القطاعات، ففي مجال الصناعة عرف نمواً وصل سنة 1990 إلى 0.6 % حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء، و على غرار القطاع الصناعي، فإن القطاع قطاعي الطاقة و المحروقات قد سجلا معدلي نمو 5.8 % و 4.3 % على التوالي، إلا أنهما معدلين منخفضين، غير أن قطاعي الفلاحة و الأشغال العمومية سجلت معدلين سالبين هما: 09.3 % للفلاحة و 3.1 % للأشغال العمومية.

أما عن مجال التجارة الخارجية، فقد أظهر الميزان التجاري فائضاً وصل إلى 1620 مليون دولار، بقيمة صادرات وصلت إلى 11304 مليون $ و الواردات بـ 9684 مليون $، و يرجع هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ انتقل سعر البترول من 18.6 دولار سنة 1989 إلى 24 دولار سنة 1990[41].

ما يمكن ملاحظته هو رغم كل تلك الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي في تبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات، ذلك كون مؤسسات التصدير الخاصة خارج قطاع المحروقات تحصلت على قسط زهيد بلغ 0.8 % مقارنة بالقطاع العمومي الذي وصلت نسبته إلى 65.6 % و عليه، وجب الدفع بالقطاع الخاص و تشجيعه للقيام بعمليات التصدير و توفير الظروف اللازمة لذلك[42].

([41]) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 115.

([42])Bouyacoub Ahmed " entreprise et exportation, quelle dynamique ? in les cahiers du créait (Algérie N° 43, 1998) P : 09.

و فيما يخص الواردات و بفعل ما جاءت به الإصلاحات من تسهيلات في ال حصول على السجل التجارية، فقد عرفت تزايدا معتبرا مما سمح بتنامي المضاربة و إغراق السوق بالسلع المستوردة الأجنبية على حساب الإنتاج الوطني، وقد احتلت الآلات الكهرومنزلية و التجهيزات الصدارة في الاستيراد أما الواردات الغذائية فقد عرفت تراجعا بلغ 27% حسب إحصاء مديرية الجمارك نظرا لارتفاع الأسعار و استقرار كتلة الأجور.

الفرع الثاني: نتائج الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1991:

ما يمكن استخلاصه في المجال الفلاحي هو أنه مازال مرتبطا بالعوامل المناخية لا بالعمل الفردي، الذي يخلق الثروة أما قطاع الصناعة فقد شهد انتكاسة كبيرة خاصة سنة 1992 أي شهد نسبة نمو سلبي يقدر بـ5.6% و ذلك راجع أساسا إلى ما عرفه من تطبيق على الواردات من المواد المستخدمة في القطاع الصناعي.

إن ما شهده قطاعي الفلاحة و الصناعة من تعثرات قابله نتائج تعتبر ايجابية في قطاع التجارة الخارجية المنظورة عكس التجارة الغير المنظورة و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور الميزان التجاري للفترة : 1993/1991 (التجارة المنظورة)

الوحدة 10^6 دولار أمريكي

السنوات / السات	1991	التطور (%)	1992	التطور (%)	1993	التطور (%)
الواردات	7681	20.68-	8406	9.44	8788	4.54
الصادرات	12101	7.05	10837	10.45-	10091	6.88-
الميزان التجاري	4420	172.84	2431	45-	1303	46.4-

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات و الإعلام الآلي للجمارك (CNIS)

ما يتضح من الجدول السابق هو أن الميزان التجاري سجل فائضا رغم تناقضه من سنة لأخرى إذ انتقل رصيده من 4420 مليون دولار سنة 1991 إلى 2431 مليون دولار سنة 1992 ثم إلى 1303 مليون دولار سنة 1993، و هذا راجع إلى انخفاض الصادرات من سنة لأخرى خاصة مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بنتائج تجارة الخدمات فالجدول التالي يبين النتائج السلبية لقطاع التجارة الغير المنظورة

الجدول 05: تطور ميزان التجارة غير المنظورة للفترة 1993/1991

الوحدة 10^6 دولار أمريكي

السنوات	1991	1992	1993
خدمات مدين	1.77	1.76	1.61
خدمات دائن	0.42	0.62	0.60
الرصيد	1.35-	1.14-	1.01-

المصدر: جاري فاتح، مرجع سابق، ص 138.

انطلاقا من الجدول السابق يمكن قراءة ما يلي: رغم انخفاض العجز من سنة لأخرى إلا أنه يشكل قيمة لا بأس بها، و هذا راجع إلى ارتفاع تكاليف النقل و التأمين بالنسبة للبضائع و خاصة المحروقات، و كذلك تكاليف الصيانة مما يستوجب اللجوء إلى الاستدانة أو الواردات المنظورة لتغطية العجز المسجل.

الفرع الثالث: نتائج الاتفاق الائتماني الثالث أفريل 1994:

لقد عرف قطاع الفلاحة انخفاضا بلغ 5%[43] جراء تواصل فترة الجفاف. كما أن القطاع الصناعي هو الآخر عرف انخفاضا نظرا لانخفاض الإنتاج الصناعي العمومي الذي يشكل 75% من القيمة الإجمالية كما أن أعمال التخريب التي كانت تتعرض لها المنشآت الإنتاجية ساهم في انخفاض قدرات الإنتاج بشكل كبير، و تراجع التصدير في مجال المنتجات نصف المصنعة.

و عن التجارة الخارجية فقد شهدت هي الأخرى تدهورا كبيرا إذ سجل الميزان التجاري عجزا بلغ 1.025 مليار دولار و ذلك بسبب تدهور صادرات المحروقات نظرا للأعطاب التقنية المسجلة في تلك الفترة كما أن انخفاض أسعار البترول التي انتقلت من 17.8 دولار سنة 1993 إلى 16.31 دولار سنة 1994.

و ما ساهم في تدهور الميزان التجاري هو الزيادة في الواردات من السلع الأجنبية التي استفادت من إجراءات التحرير و إلغاء العوائق كما اتفق مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الركود الذي شهدته قطاعات الإنتاج الوطنية.

و نظرا لبقاء عوامل العجز السابقة تؤثر في ميزان الخدمات فقد سجل هو الآخر عجزا بلغ 1.24 مليار دولار مما ساهم و لأول مرة منذ التسعينات بعجز في الميزان التجاري بلغ 1.84 مليار دولار.

الفرع الرابع: نتائج اتفاق التمويل الموسع 1998/1995.

لقد ساهم دعم الدولة للفلاحة، و كذا دعم الاستثمار فيها إلى ارتفاع نسبة النمو، غير أنها – النتائج – كانت متذبذبة نوعاً ما، نظراً لكون هذا القطاع مازال مرتبطاً أساساً بالأحوال الجوية و التغيرات المناخية.

و لقد كان للقطاع الخاص دفع كفل بعث النمو في هذا القطاع الحساس، كما عرف القطاع الصناعي العديد من الاضطرابات، حيث سجل معدل نمو إيجابي بلغ 4.6% سنة 1998 ثم انخفض إلى 3.1 % عام بعد ذلك، نظراً لعدم وجود إستراتيجية صناعية تنظم هذا القطاع، و لضعف الاستثمار الأجنبي و المحلي قسط في تدهور القطاع الصناعي، إذ فاق الادخار الاستثمار بين 1997/1996.

أما قطاع المحروقات، فقد سجل معدلات موجبة، إذ ساهم سنة 2000 بـ 35 % من الناتج الداخلي الخام، رغم أن أسعار البترول بقيت رهيبة في الأسواق الدولية.

و للتجارة الخارجية جانب مهم في الاقتصاد الجزائري، إذ سجل الميزان التجاري سنة 1995 رصيداً موجباً حسبما يبين الجدول التالي:

([43]) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 210.

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري للفترة 2000/1995.

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي.

السنوات / السات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات CAF(*)	10761	9098	8687	9403	9164	9173
الصادرات FOB(*)	10240	13375	13889	10213	12522	22031
الميزان التجاري	-521	4277	5202	810	3358	12858

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS

من خلال الجدول السابق يتبين أن سنة 1995 سجلت عجزاً بـ 521 مليون دولار، و ذلك راجع إلى أن الواردات سنة 1994 ارتفعت كما قلنا آنفاً، كما عاود الارتفاع ليسجل فائض في السنتين المتتاليتين 1996 و 1997. و مع تدهور أسعار النفط سنة 1998 إذ وصل سعر البرميل 12.94 دولار، سجل الميزان التجاري نقصاً وصل إلى 810 مليون دولار، لكنه سرعان ما سجل فائض سنة 1999 و 2000، إذ بلغ الفائض سنة 2000 إلى 12858 مليون دولار، و ذلك راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط و استقرار الواردات، كما يتضح لنا من خلال الجدول السابق مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

(*) CAF = الواردات: عادة ما يحسب على أساس نفقات النقل و التأمين في حدود البلد المستورد.

FOB = الصادرات: عادة ما تحسب على أساس القيمة عند حدود البلد المصدر.

المبحث الثاني: السياسة التجارية بعد 1998 (الاتفاق الموسع).

إذا رأينا إلى الاقتصاد الجزائري بعين الرضا نتيجة لما حققه من فائض في الميزان التجاري بعد 1998، فإنه لا يمكن إغفال أنه اقتصاد هش يعتمد كلية على عائدات البترول، إذ لم تتعد أبداً صادرات الجزائر خارج نطاق المحروقات 1 مليار دولار.

المطلب الأول: هيكلة الصادرات و الواردات.

الفرع الأول: هيكلة الصادرات:

المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية نجد أنها تعتمد أساسا على المحروقات – كما أسلفنا – و تأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة و هذا ما يظهره الجدول الآتي:

الجدول 07: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2005/1998.

الوحدة: 10^6 دولار

السنوات / البيان	1998		1999		2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	27	0.26	24	0.19	32	0.14	28	0.14	35	0.18	48	0.19	59	0.18	67	0.15
الطاقة و المحروقات	9855	96.49	12084	96.5	21419	97.22	18484	96.61	18091	96.10	23939	97.26	31302	97.56	43488	97.95
المواد الخام	45	0.44	41	0.32	44	0.2	37	0.19	51	0.27	50	0.2	90	0.28	134	0.30
منتجات نصف مصنعة	254	2.48	281	2.24	465	2.11	504	2.63	551	2.92	509	2.06	571	1.77	651	1.46
سلع التجهيز الفلاحي	7	0.06	25	0.2	11	0.04	22	0.11	20	0.11	1	0.004	0	0	0	0
سلع التجهيز الصناعي	9	0.08	47	0.37	47	0.21	45	0.23	50	0.26	30	0.12	47	0.14	36	0.08
سلع استهلاكية غير الغذائية	16	0. 15	20	0.15	13	0.05	12	0.06	27	0.14	35	0.14	14	0.04	19	0.04
المجموع	10213	100	12522	100	22031	100	19132	100	18825	100	24612	100	32083	100	44395	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك (CNIS)

بالنسبة للصادرات:

ضرورة ارتفاع الطلب على المنتوجات الجزائرية لكي يرتفع حجم الصادرات .

الشيء الذي لم يحدث بالنسبة لصادرات الجزائرية فحدث عكس ما كان يتوقع من هذا التخفيض لأن صادرات الجزائر كما هو معروف متكونة بنسبة 95 % من المحروقات، و سعرها يتحدد وفقا لقانون العرض و الطلب على هذه السلعة و حجم الصادرات من هذه المواد لا يمكن أن تؤثر فيه سياسة تخفيض الدينار، و لقد اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% في سبتمبر 1991 تطبيقا لشروط اتفاقية صندوق النقد الدولي إذ أصبح الدولار الأمريكي الواحد =24 د ج في سنة1993 .

و أمام عدم توفر شروط نجاح سياسة التخفيض في القضاء على العجز ارتفعت الكتلة النقدية مما أدى ارتفاع التضخم من 16% إلى 40% سنة1991 .

فأتت هذه العملية في الجزائر بنتائج عكسية أثرت سلبيا على التنمية الاقتصادية و مستوى المعيشة للفرد و من بين الآثار:

- ارتفاع أسعار الواردات من سلع التجهيز مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع قيمة المنتجات المحلية مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاج من حيث الكم و النوعية فيجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية داخل السوق الوطنية .
- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية (المواد الغذائية الضرورية ذات الاستهلاك الواسع) مما كلف خزينة الدولة مبالغ مرتفعة لدعمها كالحليب ،الدقيق ، الأدوية ....الخ.

انخفاض الادخار و بالتالي نقص الاستثمار.

ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات، هذه الأخيرة خطت الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني، إذ انتقلت من 9855 مليون دولار سنة 1998 إلى 18484 مليون دولار سنة 2001، لتقفز سنة 2005 إلى 43488 مليون دولار، و ذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول، إذ بلغ سعره في الأسواق الدولية حوالي 60 دولار للبرميل، كما يمكن ملاحظة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات سوف نجد أنها لا تتعدى 290 مليون دولار، و تقلص هذا المبلغ (173 مليون دولار) في الفترة 2005/2002.

و وقوفاً عند تحليلنا للجدول، نقف عند نقطة مهمة للغاية ألا و هي: بعد كل الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي[44] و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من 1989 إلى غاية 1998 بقي اقتصادها في تبعية شبه مطلقة للمحروقات، لذا وجب السؤال: ما كانت فائدة الإصلاحات على قطاع التجارة الخارجية ؟ ثمّ أو لم يكن مغزى الإصلاحات محاولة تجاوز عقبة الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري ؟

أما فيما يخص تراجع نسبة صادرات التجهيز الفلاحي، فيمكن تفسيره بالإصلاحات المتخذة من طرف وزارة الفلاحة،و التي كانت تسعى من خلالها إلى تنشيط قطاع الفلاحة في إطار ما يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي شرع في تطبيقه فعلياً بدءً من سنة 2000، و الذي تم تدعيمه بمخطط التنمية الريفية (PNDR) منذ سنة 2004. كما ساهما هذين المخططين في ارتفاع صادرات المواد الغذائية نسبياً خلال تلك الفترة.

([44]) صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: هيكلة الواردات:

لقد كانت واردات الجزائر و منذ الاستقلال تمثل المواد الغذائية فيها النسبة الكبرى.

و ذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة.

و من خلال الجدول الآتي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 1998 و 2005.

9 - الميزان التجاري للفترة 2005/1998.

الوحدة: 10^6 مليون دولار.

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات(CAF)	9403	9164	9173	9940	12009	13534	18308	20044
الصادرات(FOB)	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32083	44395
الميزان التجاري	810	3358	12858	9192	6816	11078	13775	24351
معدل التغطية(%)	108.61	136.64	240.17	192.47	156.75	181.85	175.24	221.48

المصدر:المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

كما يمكن تحسين معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (01)الميزان التجاري للفترة 1998-2005.

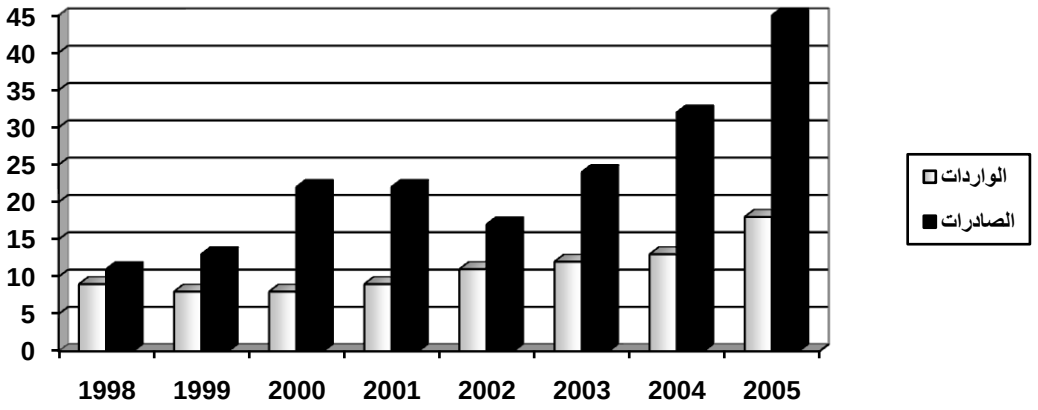

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات جدول الميزان التجاري السابق.

من خلال تحليلنا للجدول و الشكل السابقين نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنوات 1998 و 2002، و الذي هو نتاج التذبذب في الواردات أساساً، في مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، و هو ما يظهر كذلك في معدل التغطية. ثم شهد هذا الفائض تزايداً مستمراً خلال سنوات 2003-2005 و هو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة.

إن ما سبق ذكره يمكن تفسيره بالمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2005 مثل مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ... إضافة إلى فتح مجالات

الاستثمار المحلي و الأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له الأثر البارز في الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية و المواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، مما أعطى دفعاً قوياً للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية و ترقية الاقتصاد الوطني و تشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية و بعض الصناعات الخفيفة.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة التجارية الجزائرية بعد الاستقلال. إذ انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي، فاعتمدت على سياسة المخططات المركزية في تسيير اقتصادها، بدءً بالمخطط الاستعجالي الأول الذي جاء للنهوض بالاقتصاد الوطني، و ليليه بعد ذلك أربع مخططات إلى غاية أواخر الثمانينيات.

كل تلك المخططات لم تحقق ما كان مرجواً منها خاصة في ظل الأزمة العالمية لسنة 1986 و ما صاحب من انهيار الاقتصاد الوطني نظراً لاعتماده على البترول، حينها لجأت السلطات آنذاك إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج من وضعية الاقتصاد الصعبة. فأمضت معه عدة اتفاقات و بشروط كانت في بعض الأحيان تعجيزية فطالبها بإعادة هيكلة الاقتصاد و حل المؤسسات و طرد العمال ...الخ.

لكن تلك المرحلة لم تدم طويلاً فعاود الاقتصاد الوطني انتعاشه بفضل الطفرة البترولية الحالية.

الجانب التطبيقي

دراسة ميدانية بمديرية الجمارك بولاية مستغانم

تمهيد الجانب التطبيقي:

قبل سنة 1974 كانت إدارة الجمارك لولاية مستغانم تابعة إقليميا للمديرية الجهوية لولاية وهران، و عند تقسيم الإدارة في 1984/01/01 أنشئت المفتشية الرئيسية لأقسام الجمارك لولاية مشتغانم.

في 1984/08/04 أصبحت المفتشية الرئيسية لأقسام الجمارك لولاية مستغانم لها علاقة مباشرة مع الإدارة العامة للجمارك الواقعة في الجزائر العاصمة.

و في 1991 الإدارة العامة للجمارك فكرت في إنشاء إدارات جهوية لمفتشيات الجمارك و إدارة الجمارك لولاية مستغانم لها عدة مهامأهمها:

- تطبيق القانون الجبائي و التشريع الجمركي.
- التأمين على الصادرات و الواردات.
- التراث النباتي و الحيواني.
- التراث الفني و الثقافي.
- مراقبة تطبيق التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية و التي تتضمن المالية مع الخارج.
- إن مفتشية الأقسام هي مقاطعة إقليمية للمديرية الجهوية للجمارك بوهران، تسير من طرق رئيس مفتشية الأقسام الخاضع للسلطة المباشرة للمدير الجهوي، و كذا المدراء المساعدين كل حسب إختصاصه.

المبحث الأول: المديرية العامة للجمارك.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المديرية العامة للجمارك.

أنشئت المديرية الفرعية بمستغانم في 1975/01/01 كانت آنذاك تابعة من الناحية التقنية إلى المديرية العامة للجمارك.

أما من الناحية الإدارية (تسيير، عمل) للمجلس الشعبي الولائي، و إستمرت على هذا التنظيم إلى غاية 1982/11/31 و في 1984/08/14 أصبح التسيير الإداري و التقني من صلاحيات المديرية العامة للجمارك، و في 1984/08/14 حول إسم المديرية الفرعية للجمارك للولاية دون تحويل الدور الذي كانت تلعبه مع بقاء التسيير الإداري و التقني من صلاحيات المديرية إستمرت هكذا إلى غاية 1991/03/16 حيث تم إنشاء مفتشية أقسام الجمارك بوهران.

و عليه إن مفتشية أقسام الجمارك في كل الميادين للمديرية الجهوية للجمارك، إختصاصها الإقليمي يشمل إما ولاية أو جزء منها يسير من طرف المفتشية.

المطلب الثاني: لمحة عن الجمارك لولاية مستغانم.

مديرية الجمارك بولاية وهران هي بمثابة المديرية العامة للجمارك على مستوى المقاطعة لتنشيط و تنسيق و مراقبة كل النشاطات المخولة لها و تنبثق عن هذه المديرية أربع مفتشيات رئيسية هي:

- مفتشية أقسام وهران لميناء وهران.
- مفتشية أقسام وهران الخارجية (مطار وهران).
- مفتشية أقسام مستغانم.
- مفتشية أقسام أرزيو.

لكن نحن نخص في مذكرتنا دراسة أقسام مفتشية الجمارك بمستغانم حيث أنشئت في 1975/01/01 و كانت آنذاك تابعة من الناحية الإدارية (تسيير العمل، تجهيزات) للمجلس الشعبي الولائي، أما من الناحية التقنية فكانت تابعة للمديرية العامة للجمارك و في 1983/01/01 أصبح التسيير الإداري و التقني من صلاحيات المديرية العامة للجمارك.

و في 1991/03/16 تم إنشاء مديرية أقسام الجمارك التي أوكل إليها نفس المهام التابعة لمصلحة الجمارك بالولاية و انبثقت منها مديريات أقسام عديدة و تمثلت في:

1 - مصلحة المستخدمين للشؤون العامة. 1- Service des effectifs et des affaires générales

2 - مصلحة القضايا التقنية . 2- Service des affaires techniques.

3 - مصلحة القباضة . 3- Service des recettes.

4 - المفتشية الرئيسة للفروع . 4- Inspection principle des sections.

5 - مصلحة السيارات..5-Service des véhicules

المطلب الثالث: المخطط البياني لمفتشية أقسام الجمارك بمستغانم.

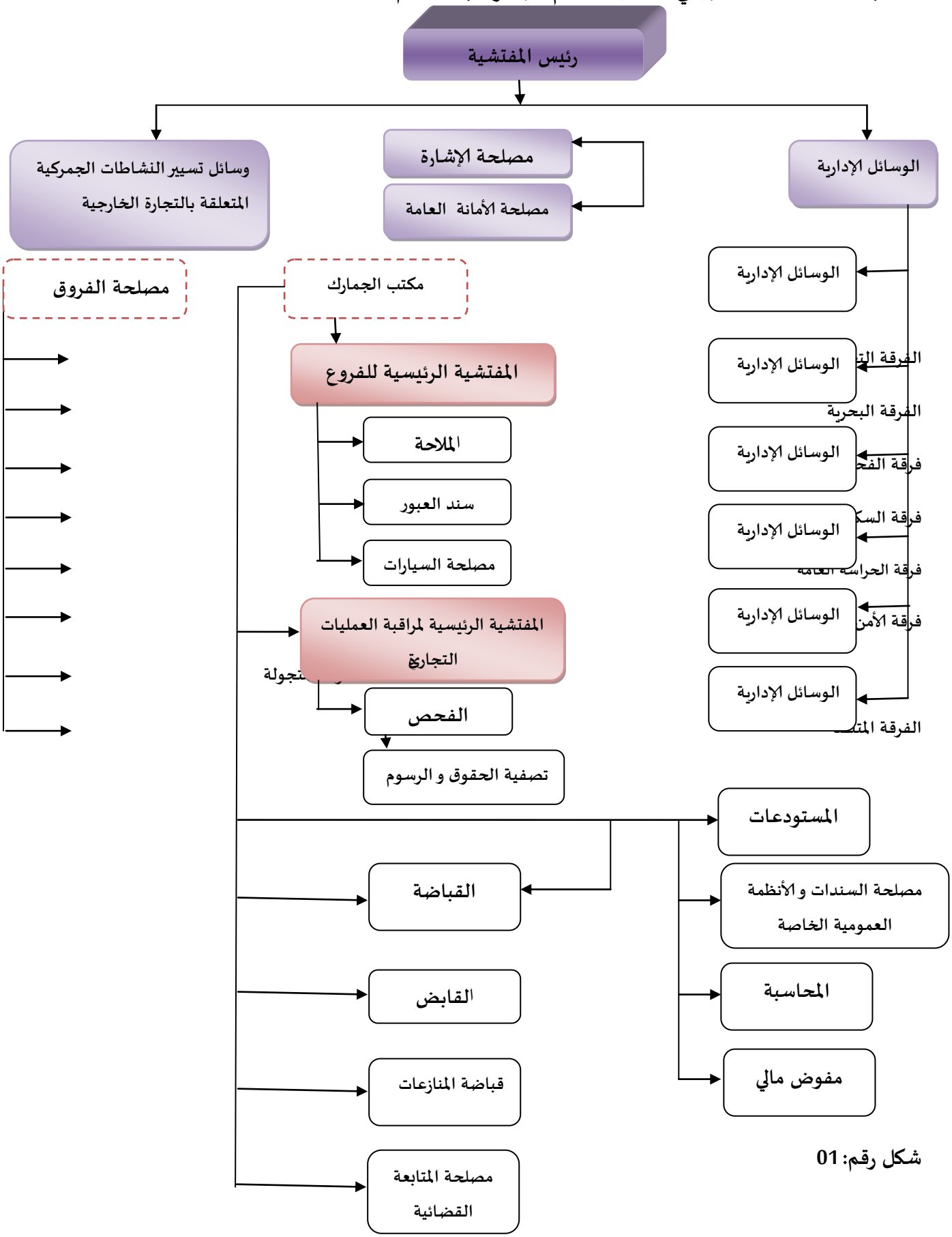

شكل رقم: 01

الفرع الأول: المصالح الإدارية للمفتشية.

تتمثل في المكاتب المكلفة بمتابعة الشؤون الإدارية التي تخص إدارة الجمارك سواء فيما يتعلق مصلحة المستخدمين و الشؤون العامة أو بالمنازعات القائمة أو الشؤون التقنية نذكرهم فيما يلي:

1 - مصلحة المستخدمين و الشؤون العامة:

يتولى هذا المكتب ما يلي:

- ✓ الضبط اليومي للملفات الخاصة بكل ما يتعلق بتسيير المستخدمين الممارسين على مستوى مفتشية الأقسام (التنقيط، الحركية ، التوقف عن العمل لأسباب مرضية، عطل الإستراحة ، التأديب و إقتراح العقوبات أو المكافآت).
- ✓ ضمان تسيير الوسائل البشرية الموضوعية تحت تصرف رئيس مفتشية الأقسام.
- ✓ إعداد جداول الحركية المؤقتة للمستخدمين ضمن المقاطعة في حدود إمتيازات رئيس مفتشية الأقسام.
- ✓ تقدير إحتياجات التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات أو التحويل.
- ✓ إعداد حصيلة شهرية للنشاطات و إرسالها إلى المديرية الجهوية.
- ✓ مسن الملفات المتعلقة بتسيير المستخدمين على مستوى المفتشية.
- ✓ إعداد الجرد الخاص بالممتلكات العقارية و المنقولة.

2 - مصلحة المنازعات:

تسند إلى هذه المصلحة المهام التالية:

- ✓ السهر على صحة و إنتظام الملفات الخاصة بالمنازعات المسجلة و ذلك من حيث الشكل و المضمون.
- ✓ الفصل في ملفات المنازعات التي تمت تسويتها عن طريق المصالحة.
- ✓ إعداد حصيلة شهرية و إرسالها على السلطة السلمية.
- ✓ ممارسة الرقابة الدائمة على النشاطات النزاعية و السهر على مدى إحترام إجراءات الإستئناف و السحب و التبليغ و تنفيذ القرارات القضائية.
- ✓ إرسال الملفات المطعون فيها بالنقض إلى المديرية الجهوية.
- ✓ ضمان تمثيل الإدارة لدى المحاكم الإبتدائية إذا لم تكن هذه الأخير ة موجودة في الإقليم الذي يمارس فيه القابض مهامه و لدى مجلس الإستئناف (قضاء من الدرجة الثانية) فيما يتعلق بالقضايا التي تكون محل إستئناف من القابض المعني.

3 - مصلحة الشؤون التقنية:

تتجلى مهمة هذا القسم في مدى تطبيق التشريع الجمركي و القوانين الجمركية المعمول بها، يعتبر هذا القسم همزة وصل بين قسم العمليات التجارية و قسم المنازعات المفتشية و يتولى القيام بالمهام التالية:

- ✓ السهر على توحيد عمل المصالح في تطبيق القوانين و التنظيم الجمركي.
- ✓ ترخيص منح الإستفادة بالأنظمة المعلقة لاسيما إعادة التموين بالإعفاء و القبول المؤقت و الحسابات المفتوحة للحاويات للتصدير المؤقت و العبور الداخلي.
- ✓ ضمان نشر التوجيهات و التعليمات الصادرة عن السلطة على المصالح.
- ✓ مراقبة مطابقة شروط إحداث و فتح المخازن و مساحات الإيدا ع المؤقت و المستودعات الجمركية و إرسال ملفات الطلبات إلى السلطة السلمية.
- ✓ الدراسة لطلبات طعون العفو المقدمة في مجال نشاطه من طرف المتعاملين الإقتصاديين و الخواص و إرسال تلك الخاضعة لإختصاص السلطة السلمية إلى المديرية الجهوية.

الفرع الثاني: المصالح المنفذة للإجراءات الجمركية.

من بين المصالح التي تقوم بتنفيذ الجمركية لدينا:

1 - المفتشية الرئيسية للفروع:

هي المصلحة المكلفة بعملية جمركة البضائع و تعمل تحت سلطة المفتش الرئيسي للفروع حيث يقوم بمراقبة جميع عمليات دخول و خروج البضائع و الوسائل و من أهم الأعمال الموكلة إليه نذكر:

- ✓ ضمان عملية قبول التصريحات الموجزة و المفصلة و تسجيلها حسب طبيعة النظام الجمركي.
- ✓ ضمان عملية جمركة مختلف السلع و تأشير البيانات.
- ✓ إحصاء البضائع المنقضية الآجال و إبقائها داخل المخازن أو مساحات الإيداع.
- ✓ إعداد حصيلة شهرية و إرسالها إلى السلطة السلمية.

و خلال ممارستهم لهذه المهام يستعمل أعوان المصلحة تحت سلطة المفتش الرئيسي عدة سجلات منها:

- سجل الصادرات و سجل الواردات.
- سجل حركة البواخر.
- سجل تسجيل التصاريح المفصلة المنجزة بنظام الإعلام الآلي.
- سجل تسجيل التصاريح اليومية.
- TPD هي وثيقة تمنحها هذه المصلحة لمصالح السياح تسمح بمرور وسائل نقلهم بدون دفع أي حقوق أو رسوم جمركية.

2 - المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية:

يشرف عليها المفتش الرئيسي للعمليات التجارية الذي يتولى مهام تنظيم و تنسيق بين مختلف مصالح المفتشية و يساعده مجموعة من الأعوان و الموظفين المكلفين ما يلي:

- ✓ الحرص على مطابقة البضائع المصرح بها مع الوثائق المقدمة.
- ✓ التأكد من صحة عدد و وزن و أرقام الطرود.
- ✓ تفتيش السلع و تصفية الحقوق و الرسوم الجمركية.أخذ عينات للبضائع و تحرير شهادة التفتيش.
- ✓ مراقبة و متابعة العمليات بالمستودعات.
- ✓ الفحص و التأكد من صحة الملفات المقدمة من طرف المصرحين و التي تضم المراقبة الشكلية و الموضوعية.
- ✓ منح رخص الرفع بعد تصفية التصريح المفصل من طرف مفتش التصفية.
- ✓ القيام بالفحص المضاد لدى مطابقة التصريح و الوثائق الملحقة مع البضائع التي لم ترفع بعد و إعداد محضر الفحص المضاد.
- ✓ الحضور إلى عملية الفحص المضاد للبضائع قبل رفعها عندما تكون العملية مقررة من طرف مصلحة مكافحة الغش.
- ✓ تكوين ملف أولي للمنازعات في حالة وجود مخالفة.
- ✓ إجراء تليغرامات خاصة بالبضائع التي تدخل ضمن أو تحت نظام العبور و إستقبال جميع المراسلات من طرف المديرية العامة و تقسيمها على الجهات المعنية، و من السجلات المستعملة لدينا:

- السجل الوارد (المراسلات).
- السجل الصادر (مكشوف الإرسال).
- سجل تسجيل التصاريح المفصلة.
- سجل التسليم الخاص بالفرق.
- سجل التسليم الخاص بالقباضة.

3 - مصلحة القباضة:

يمارس قابض الجمارك صلاحيات المحاسب العمومي عن طريق القانون المتضمن المصلحة العمومية و قانون الجمارك و كذا النصوص المتخذة لتطبيقها، فبصفة محاسب عمومي يتكلف ب:

- ✓ تسجيل و تغطية الحقوق و الرسوم الجمركية و منح وصلات بذلك.
- ✓ تسليم رخص للدفع للتصريحات الفورية.

- ✓ ترقيم و إمضاء سجلات المحاسبة المخصصة للمصالح.
- ✓ تسيير سندات الإعفاء بكفالة و سجلات الودائع.
- ✓ مسك المحاسبة في مجال الوثائق، الدفاتر، سجلات الأقسام.
- ✓ إعداد و تسيير حسابات الخزينة السنوية طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

أما بصفة مكلف بالمتابعة يتولى القيام بما يلي:

- ✓ تمثيل إدارة الجمارك في الدعاوي التي تكون طرف فيها.
- ✓ التحقق من صحة و شرعية ملفات المنازعات.
- ✓ إعداد إحصائيات حول نشاط المنازعات.
- ✓ تنفيذ و مباشرة الدعوى الجبائية لإدارة الجمارك لردع المخالفات الجمركية.

بصفة مودع بضائع يتكلف ب :

- ✓ الحفظ الجيد للبضائع الموضوعة قيد الإيداع.
- ✓ التكفل بمحاسبة هذه البضائع.
- ✓ مباشرة عملية البيع للبضائع سريعة التلف.
- ✓ المحافظة على البضائع سريعة التلف.
- ✓ المحافظة على البضائع المصادرة و المحجوزة أو المتخلف عنها لفائدة الخزينة و إعداد المحاسبة المادية و ضمان التصرف فيها.

الفرع الثالث: الفرق المكلفة بالمراقبة المستمرة للبضائع.

إذ تحوي عدة فرق ثانوية هي كالتالي:

1 - **فرقة الحراسة العامة:** مقرها داخل الميناء يترأسها ضابط فرقة رفقة أعوان يساعدونه و ذلك وفق المناوبة و هي تتولى المهام التالية:

- تفتيش الأشخاص و وسائل نقلهم عند الدخول و الخروج من الإقليم الجمركي.
- ضمان مراقبة البضائع حتى وضعها في المخزن أو المستودعات العمومية أو الخاصة.

من سجلات فرقة الحراسة العامة لدينا:

- سجل الأمر بالمهمة.. - Registre d'ordre de service
- سجل تقارير المهام. - Registre des rapports de service.
- سجل اليد الجارية. - Registre des mains courante.

- سجل الإجازات. - Registre des congés de toutes nature
- سجل المنازعات. - Registre des affaires contentieux.
- سجل الذخيرة و الأسلحة. - Registre des affaires munitions et armes.
- سجل البريد الصادر. - Registre de curriers depart.
- سجل البريد الوارد. - Registre courrier arrives.

2 - **فرقة الأمن:** يتواجد مقرها بالمدخليترأسها ضابط فرقة يعمل تحت تصرفه على مستوى المفتشية و تعمل هذه الفرقة على حماية المفتشية الرئيسية للأقسام بما فيها الموظفين و المتعاملين مع إدارة الجمارك و ضمان أمن الممتلكات المنقولة و العقارية التابعة لإدارة الجمارك.

السجلات المستعملة في هذه الفرقة كالتالي:

- سجل الأمر بالمهمة.
- سجل التقرير عن المهمة.
- سجل اليد الجارية.
- سجل البريد الصادر و الوارد.
- سجل الذخيرة و الأسلحة.

3 - **الفرقة المتجولة:** وهي تحت السلطة المباشرة لرئيس الفرقة، ضابط الفرقة و هي المكلفة بالمهام التالية:

- كشف عمليات الغش التي أفلتت من الفرق الأخرى.
- حراسة و مراقبة حركات الأشخاص و البضائع في الميناء و الضواحي المحيطة به.
- من بين السجلات التي تستعملها الفرقة في أداء مهامها لدينا:

1 - سجل الأمر بالمهمة.

2 - سجل التقرير عن المهمة.

3 - سجل اليد الجارية.

الفرع الرابع: الفرق المكلفة بالرقابة الآتية للبضائع.

من بين الفرق المكونة لدينا:

1 - **الفرقة البح**رية: تضم هذه الفرقة الوثائق التالية:

- البيان العام للحمولة.
- بيان مؤونةالباخرة.

- قائمة طاقم الباخرة.
- تريح بالعملة الصعبة.
- التصريح بما فيصندوق المخزن و هو خاص بالسفينة.
- بيان عام بالمواد المدخرة.
- بيان عام للسلاح و الذخيرة.
- قائمة الأشياء التابعة للطاقم.
- دفتر الباخرة.
- وثيقة الجنسية.
- شهادة قياس الباخرة.

كل هذه الوثائق المذكورة تقدم لرئيس الفرقة عند صعوده مباشرة إلى الباخرة حيث تكون ممضية من طرف الربان.

و من بين المهام التي تقوم بها الفرقة البحرية لدينا:

- تفتيش البواخر عند دخولها و خروجها من الميناء.
- مراقبة مختلف وثائق البواخر الراسية.
- مراقبة عملية تموين السفن بالمؤن و الوقود وفقا لطلب مقدم من طرف الربان إلى وكيل الحمولة.
- الحرص على المراقبة و وضع التصريح بالفرقة على جميع المخازن الموجودة بالسفينة.
- منح التراخيص الخاصة بصرف العملات الأجنبية في البنوك.
- في مصلحة الفرقة البحرية هناك سجلات تحت تصرف رئيس الفرقة و هي :

1 - سجل تفتيش البواخر.

2 - سجل حركة البواخر.

3 - سجل تقارير المهام.

4 - سجل أوامر المهام.

5 - سجل اليد الجارية.

2 - **فرقة الفحص:** و هي مكلفة بما يلي:

- فحص و تفتيش البضائع على مستوى الميناء من حيث وزن و عدد الصناديق و الحاويات و أرقامها.
- تعداد البضاعة و ذلك عن طريق التأكد من عددها حسب التصريح الموجود في القائمة.
- القيام بالفحص المادي للبضائع المستوردة و المصدرة.
- رفع المخالفات الواقعة على كافة البضائع و التصريح بها.

3 - **الفرقة التجارية:**من مهام هذه الفرقة هي:

- القيام بجرد و إحصاء كل البضائع الداخلة و الخارجة من الإقليم الوطني.
- مراقبة حركة البضائع في مساحات الإيداع المؤقت طبقا لأحكام القانون الجمركي.
- إعداد بيانات الفوارق في حالة وجود زيادة أو نقصان.
- مراقبة رفع البضائع بواسطة سند الرفع و هذا بعد تصفية الحقوق و الرسوم من طرف القباضة.
- إعداد الملفات الأولية للمنازعات.
- القيام بالعد و الإحصاء عند دخول و خروج البضائع من و إلى مخازن و مساحات الإيداع المؤقت و التكفل لمدة 21 يوم.
- مطابقة التصريح المفصل مع بيان الحمولة.
- تسجيل أوزان البضائع الخارجة من الميناء.
- الحرص على مراقبة البضائع مع المواصفات المصرح بها.

و من السجلات المستعملة لدينا:

- سجل أوامر المهام.
- سجل اليد الجارية.
- سجل تقارير المهام.
- سجل بيانات الحمولة.
- سجل البضائع.
- سجل البريد الوارد.
- سجل البريد الصادر.
- سجل بيانات الاختلاف.

4 - **فرقة السكانير:** هي فرقة حديثة التكوين سميت نسبة إلى الجهاز الذي تستعمله في المهام الموكلة إليها و هو جهاز السكانير و يوجد هناك نوعان: جهاز السكانير الثابت و المتنقل.

- تقوم هذه الفرقة بمساعدة هذا الجهاز باكتشاف البضائع المغشوشة و المهربة و تلك المخالفة للتصريح و السلع المحظورة.

حيث يتكون الملف لعبور الحاويات عبر الجهاز على ما يلي:

التصريح المفصل ، الفاتورة، سند الشحن ، وصل الدفع للسجل التجاري.

و من سجلات فرقة السكانير :

1 - سجل تقارير المهام.

2 - سجل اليد الجارية.

3 - سجل أوامر المهام.

4 - سجل خاص بالحاويات.

المبحث الثاني: الإجراءات الجمركية.

المطلب الأول: إجراءات التصدير و الإستيراد.

1 - إجراءات التصدير: عند عملية التصدير يجب إخضاع البضائع لإجراءات التلخيص الجمركي و تحرير إدارة الجمارك شهادات تثبت المنشأ الجزائري للمنتجات المصدرة، و تسلم هذه الشهادات وفق الأشكال و الشروط المحددة بقرار من المدير العام للجمارك ، كما أنه هناك وجهات للتصدير:

-السلع المصدرة نهائيا. -السلع الموجهة لنظام التصدير المؤقت.

*** السلع المصدرة نهائيا :** تقدم البضائع الموجهة للتصدير لمصالح الجمارك من أجل خضوعها لإجراءات التلخيص الجمركي، و معظم هذه البضائع معفية من الحقوق و الرسوم الجمركية، و هذا طبعا من أجل تشجيع عملية التصدير إلا أنه هناك بعض السلع التي تخضع للرسوم و الحقوق الجمركية كالآثار.

*** السلع الموجهة لنظام التصدير المؤقت:** يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح للتصدير المؤقت للبضائع قصد أداء خدمة تضيعها، تصليحها ، تحويلها، و عرضها في المعارض و التظاهرات، و للإستفاذة من نظام التصدير المؤقت على طلب مسبق لدى إدارة الجمارك يبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح، أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على البضائع في الداخل.

2- **إجراءات الاستيراد:** على مستوى مفتشية أقسام الجمارك بمستغانم يتم نقل البضائع بواسطة السفن و بالتالي الإجراءات ستكون على مستوى الميناء في خمسة مراحل هي:

- **قبل وصول البضائع التي تكون على متن الباخرة إلى الميناء:**

يتم قائد السفينة إلى الفرق البحرية للجمارك سند الشحن طبقا للمادة 53 من قانون الجمارك الجزائري، و تنص هذه المادة على أنه: " يجب على ربان السفينة فور دخول إلى المنطقة البحرية و النطاق الجمركي و عند أول طلب تقديم يومية السفينة ،التصريح بالحمولة"، هذه الوثيقة تمكن أعوان الجمارك من ممارسة مراقبة البضائع، و تنص المادة 54 على أنه " يعتبر لتصريح بالحمولة تصريح موجز لحمولة السفينة و يجب أن تتضمن هذه الوثيقة البيانات الضرورية للتعرف على البضائع و وسيلة النقل خاصة عدد الطرود و نوعها و علامتها و أرقامها و طبيعة البضائع و وزنها الإجمالي و مكان شحنها.

- **التصريح بالبضائع:** هناك نوعين من التصريح:

1 - التصريح الموجز: يتمثل في تحرير التصريح الموجز إذ يقوم بهذه العملية الوكيل البحري مستعملا سند الشحن لكل البضاعة .

2 - التصريح المفصل: حددها القانون فترة 21 يوم للقيام بعملية التصريح.

و من الوثائق التي يجب أن ترفق بالتصريح لدينا:

- الفاتورة.
- سند الشحن.
- السجل التجاري.

بطاقة الدفع الضريبي. كما يوجد وثائق أخرى تتعلق بنوعية معينة من البضائع مثل: وثيقة المراقبة الصحية البيطرية أو وثيقة تتعلق بنظام جمركي معين مثل Eur1 وثيقة المنشأ الأوروبي في حالة البضائع ذات المنشأ الأوروبي.

مراقبة و فحص البضائع: يقوم أعوان الجمارك بفحص كل البضائع المصرح بها و في حالة اعتراض من طرف المصرح، له الحق بطلب الفحص الكلي للبضائع. و في حالة تعذر إثبات نوعية البضائع أو قيمتها يجوز لأعوان الجمارك بأخذ عينات من البضائع و هذا طبقا للمادة 96 من قانون الجمارك.

و عند إنهاء أعوان الجمارك المكلفين بالمهمة يقومون بوضع تقرير مفصل عن عملية الفحص إذا كان هناك نقص أو زيادة أو مطابقة للتصريح المفصل و في النهاية يقوم المفتش بتصفية التصريح المفصل. و فيما يلي مخطط لفروع الفحص.

شكل (2) هيكل الفحص التجاري.

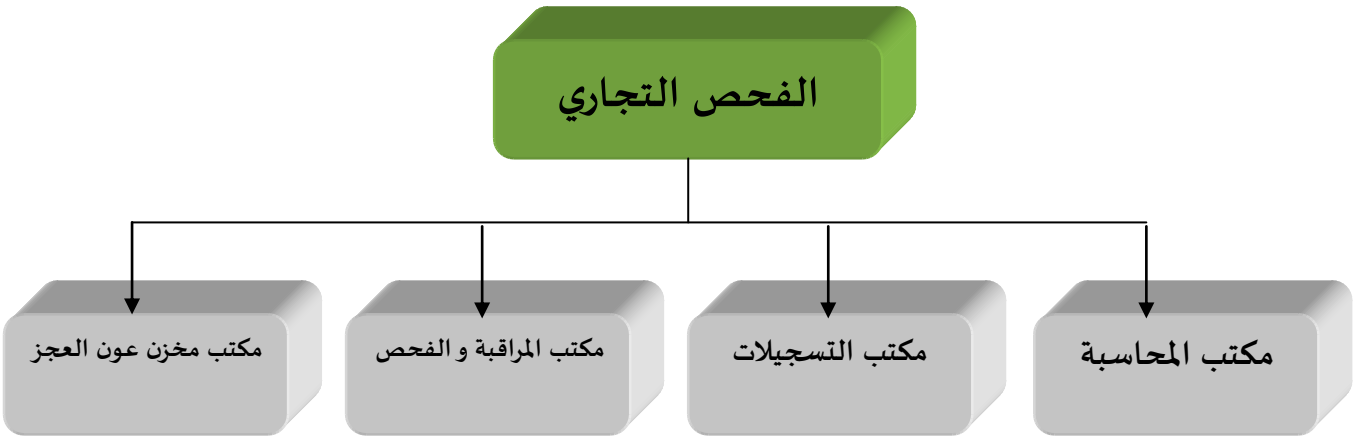

- **تصفية التصريح :** عندما يقبل التصريح المفصل فتطبق الحقوق و الرسوم الواجب أداؤها حيث يجوز دفع الحقوق و الرسوم من قبل المصرح أو أي شخص اخر يعمل لحسابه نقدا أو عن طريق شيك إذا تجاوز مبلغ الحقوق و الرسوم 100.000 دج و بمجرد الدفع يمنح له وصل الدفع و سند الرفع.
- **رفع البضائع:** بعد عملية دفع الحقوق و الرسوم الجمركية تسلم إدارة الجمارك رخصة رفع البضائع و يجب على المصرح عند حصوله على هذه الرخصة و التي تسمى ببيان الحمولة، رفع البضائع في 15 يوم حيث يتم نقل البضائع، الغير مرفوعة إلى مخازن الإيداع.

المطلب الثاني: كيفية تكوين ملفا جمركي.

الملف المتوفر متمثل في تصدير و استيراد مواد التجميل و مواد النظافة الجسدية.

❖ التصريح المفصل: و يكون بأربع نسخ:

- الأولى في الملف الجمركي.
- الثانية ترسل إلى البنك.
- الثالثة ترسل إلى المصرح.
- الرابعة ترسل إلى الإحصاء.

❖ الفاتورة التجارية :

هي عبارة عن شهادة عن السلعة المباعة و تكون موطنة من طرف بنك التمويل الذي بدوره قد تحصل عليها من بنك البائع.

❖ بيان الشحن: هو وثيقة تدل على أن البضائع قد تم شحنها فعلا، و من خلالها تم التعرف على مالك البضاعة حيث تعتبر شهادة ملكية.

❖ شهادة التوظيف البنكي: يجب فتح ملف توظيف عند كل عملية تجارية تخص الإستيراد، فالتوظيف بالنسبة للبنك هو الالتزام بالدفع في حالة التعاملات مع الخارج فعلى الوكالة القيام بعملية جمع المعلومات و الوثائق التي تمكن من فتح ملف التوطين و هي الوثائق هي طلب التوطين ، رقم الحساب الزبون، رقم السجل التجاري و رقم القرض الممنوح من طرف وزارة التجارة، رقم الفاتورة الأولية أو العقد الموقع من طرف المصدر و المستورد.

❖ السجل التجاري.

❖ عقد التامين.

❖ البطاقة الجبائية.

❖ وثيقة الملاحظات المفصلة: هي وثيقة ضرورية لإكمال الملف الجمركي، يدون عليها كل المعلومات الخاصة بالبضاعة و تكاليفها إلى عير ذلك من المعلومات المهمة، فهذه الوثيقة تختلف في شكلها عن التصريح المفصل إلا أنه تشبهه في مفهومها حيث أنها تحتوي على نفس المعلومات الموجودة في التصريح المفصل، لهذا يجب تحريرها بدقة.

❖ سند التسليم: Bon de livraison : تحرر هذه الوثيقة من طرف المصرح، اعتمادا على التصريح المفصل،بعد إعداد الملف الجمركي من قبل المصرح بها، يقوم أعوان الجمارك بالتأكد من صحة المعلومات المصرح بها في هذا الملف ثم يطبع خلفه عبارة vue a quai إ البضاعة على الرصيف، أما ذا كانت في المخزن ، فيضع عليها Vue au magasin ثم يأخذ المصرح الملف إلى مكتب الجمارك، حيث أصبحت التعاملات أكثر سرعة و شفافية ، و هذا بإدخال الإعلام الآلي في مجال الجمارك، الذي يقوم بمصلحة القبول و التسجيل.

المطلب الثالث: أمثلة عن كيفية التحصيل الجمركي.

1 - عند عملية الإستيراد:

عند عملية الاستيراد الحقوق و الرسوم الجمركية تطبق على جميع السلع التي تدخل إلى النطاق الجمركي سواء كانت استهلاكية أو لإعادة تصديرها و لمعرفة كيفية حساب هذه الحقوق يجب معرفة 5 عناصر من خلالها تتمكن من تحصيلها و هي :

- الحقوق الجمركية DD
- إتاوة الجمارك RD
- إتاوة الشكليات الجمركية RFD
- نسبة القيمة المضافة TVA
- القيمة لدى الجمارك

و لقد بينت المادة 16 من قانون الجمارك كيفية حساب هذه القيمة.

القيمة لدى الجمارك= سعر السلع بالعملة الوطنية+ مصاريف التأمين+مصاريف النقل.

7 أحصنة بخارية، بنزين، و كان الرقم الإحصائي المتضمن في التعريفة الجمركية هو 87033240، و قد قام الموظف بالتصريح لدى الجمارك دون اللجوء إلى وكيل العبور و قد كانت المعطيات الخاصة بعملية الاستيراد كما يلي:

- سعر الشراء € 6286
- سعر الصرف € 96.69360
- مصاريف النقل € 194.5384
- القيمة لدى الجمارك (6286+ 5384 + 294)* 86.69360

= 561821.20 €

وحسب الرقم الإحصائي المتضمن للتعريفة الجمركية لهذه البضاعة كانت قائمة الحقوق و الرسوم كالأتي:

اسم الدين	رمزه	نسبته	مبلغه
- الحق الجمركي	DD	%15	84273.18
-الأتاوة الجمركية	RD	%4	2247.28
-الرسم على القيمة المضافة	TVA	%7	45383.91
-إتاوة الإجراءات الجمركية	RFD	%2	11236.42

- حساب الرسوم على القيمة المضافة (56181.2+842.73+2247.28)*7% =453.91 دج.
- إن مجموع الرسوم و الحقوق هو 143140.79 و هي القيمة المحصلة من طرف قباضة الجمارك.

2 - عملية التصدير:

مصالح الجمارك تقوم بمراقبة و قياس الكميات المصدرة على مستوى السفن و مراقبة الوثائق الضرورية عند كل تصريح بالتصدير، جيث يقوم سونطراك عند نهاية كل عملية شحن بوضع تصريح جمركي و يتضمن التصريح ما يلي: الشهادة المفصلة، شهادة الكمية، شهادة الشحن، شهادة الأصل ، شهادة النوع، التصريح الموجز،و شهادات القياس.

كما يرفق بإيداع تصريح نهائي مرفق بالفاتورة النهائية في مدة لا تتجاوز 60 يوم و إلا سوق تتعرض لدفع غرامة مالية. بالقيام

مثال: قامت شركة سونطراك بتصدير البروبان نحو هولندا، حيث الرقم الإحصائي المتضمن في التعريفة الجمركية 27.09.00.90 و كانت المعلومات التالية:

- ثمن الشحن خلال 27 ماي 2011.
- الكمية 3300000.
- سعر البيع الإجمالي يقدر ب USD 16500000.00.
- إذن القيمة لدى الجمارك = الكمية* سعر البيع* سعر الصرف الإجمالي.

=1.20.121.4850.00

- إتاوة الجمركة المستحقة = 1.20.121.4850.00*4%

= 48048594 دج

- إن قباضة الجمارك تحصل على مبلغ الإتاوة الجمركية الناتج عن عملية التصدير للبروبان و المقدر ب 145218.45 دج.

خاتمة عامة

في ختام هذا البحث المتواضع يمكن القول بأنه تبلور الإقتصاد، و ظهور مختلف المدارس الإقتصادية، بدأ الإهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الإقتصاد، و قام العديد من المفكرين و الفلاسفة بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي، و الأسس التي يقوم عليها، و عليه فقد ظهر إتجاه ينادي بضرورة تحرير التجارة الخارجية و فتح المجال أمام المنافسة الحرة و ميكانيزمات السوق.

يتضح لنا من خلال تحليل و مناقشة هذا الإتجاه، أن هناك بذور للتبادل غير المتكافئ تطرحه هذه النظرية، خاصة من خلال ما قدمه (D.Ricardo) حول تخصص الدول المتقدمة (انجلترا) في إنتاج السلع المصنعة (النسيج) ، و الدول المتخلفة (البرتغال) في إنتاج المحاصيل. و منه المجموعة الأولى تتخصص في إنتاج و تطوير وسائل الإنتاج و التكنولوجية و المجموعة الثانية في إنتاج إحتياجات المجموعة الأولى من المواد الأولية. و منه البقاء في التخلف و القدرة على النهوض و التطور.

و للتوصل إلى نظام إقتصادي جديد، وجب وجود إدارة صارمة و المتمثلة في إدارة الجمارك التي تقوم بتنظيم و مراقبة و تسهيل عمليات المبادلات التجارية و ذلك من خلال تحصيل مختلف الرسوم و الحقوق الجمركية على السلع و البضائع.

و منخلال ما توصلنا إليه من دراستنا تبين لنا أهمية القطاع الجمركي في تطوير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تنظيم عمليتي التصدير و الإستيراد.

و حتى نجعل إدارة الجمارك تحقق الأهداف المرجوة منها تقترح ما يلي :

يمكن إجمال نتائج ما أفضت إليه الدراسة في :

1. إن النظرات الحديثة حول التجارة الخارجية ساهمت في بلورة سياسة تجارية عالمية تتماشى و أهداف النظام العالمي الجديد.
2. وجدت الجزائر نفسها بعد استقلالها تتبع النهج الاقتصادي الاشتراكي و ذلك بسبب ما قَدم لها منظرو هذا النظام قبل الاستقلال، إلا أنها لم تحقق ما كانت تصبو إليه في ظل حماية الاقتصاد الوطني فلجأت إلى الهيئات الدولية لمساعدة اقتصادها الفتي للنهوض.
3. إن إقرار الجزائر لإصلاحات اقتصادية منذ سنوات الثمانينيات بدخول اتفاقات صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطاً مقابل تسيير الوضع في تلك الفترة.
4. في مقابل محاولات الإصلاح الاقتصادي تم كذلك اتخاذ إجراءات تجرير التجارة الخارجية لخوض غمار المنافسة الحرة و النزيهة.
5. إن لعملية تحرير التجارة الخارجية آثار سلبية على عديد النشاطات الاقتصادية نظراً لرفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية، مما يدفع بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على منافسة سلع ذات جودة عالية و أسعار منخفضة نوعاً ما و هو ما سوف يخلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية التي ستضطر إلى الغلق و بالتالي تسريح العمال مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.
6. كما ينجم عن تحرير التجارة آثار إيجابية حيث يمكن للفرد المستهلك الاختيار بين عدة سلع محلية و مستوردة، كما أن تحرير التجارة يحفز المؤسسات الجزائرية على بذل مزيداً من الجهود لأجل إنتاج منتوج مقبول لدى المستهلك.

7. بانفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق بصفة عامة و التجارة الخارجية بصفة خاصة تكون الجزائر قد خطت خطوة باتجاه انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد أن عقدت اتفاقها مع دول الاتحاد الأوروبي.
8. إن منظمة التجارة العالمية هذه تسير وفق مصالح الدول المتقدمة لخدمة أغراضها و تسويق منتوجاتها إلى دول العالم سواء المنضمة إلى هذه المنظمة أو التي لم تنضم بعد.
9. إن الاستقرار الاقتصادي المحقق منذ سنوات نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية - الذي يعد المورد الأول من العملة الصعبة – ساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني و هو ما خلق عدة فرص للنهوض به و الخروج من الأزمة، بعد أن دفع المواطن البسيط فاتورة إصلاحات كانت الجزائر بحاجة إلى تطبيقها.

التوصيات:

بناءً على ما توصلنا إليه من نتائج نوجز بعض الاقتراحات:

- وضع إستراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات الأخرى خارج قطاع المحروقات الذي يهيمن على 98 % من مجموع صادرات الجزائر.
- خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة و فتح المجال أمام الكفاءات الشبانية لتسييرها ما دامت أن الموجودة منها تأقلمت مع الوضع الراهن.
- محاولة القضاء على البيروقراطية خاصة في المعاملات الإدارية لتسهيل جلب المستثمرين الأجانب و كذا حل مشكل العقار الصناعي و الزراعي و كذا السياحي.
- إقرار إصلاح صناعي على غرار الإصلاح الزراعي الذي أتى أكله نوعاً ما مما ساهم في تقليص فاتورة استيراد المنتجات الفلاحية.
- دعم النسيج الصناعي القادر على المنافسة و فتح الباب أمام الخوصصة التي تساهم في خلق مناصب شغل إضافية.
- التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر و ذلك بخلق فضاء داخل البلد و خارجه لجلب المستثمرين و كذا التعريف بالمنتوج المحلي.
- تفعيل دور الجمارك لتسهيل التعاملات التجارية من و إلى الجزائر بغية توفير منتوج أفضل للمستهلك و اختيارات متعددة.
- إنشاء مراكز جمركية عبر كامل التراب الوطني المهني اللازم.
- تكوين خاص لأعوان الجمارك لمحاربة الغش و التهريب و التزوير.

قائمة المراجع

المراجع:

1. رشاد العصار و آخرون ، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى2000.
2. عطا الله الزبون، التجارة الخارجية،دار اليازوري العلمية للنشر ة التوزيع، عمان، الطبعة العربية2015.
3. شقيري نوري موسى و آخرون ، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ط1 2012.
4. دومنيك سلفاتور، نظريات و مسائل في الإقتصاد الدولي،سلسلة ملخصات شوم في الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1993.
5. محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التجارة الخارجية، مطبعة العشرى.
6. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشرا، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، بناية الزيف، شارع القنطاري، الطبعة الاولى2006
7. عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2000.
8. نكاح سليمة،نخلة دومة، الإجراءات المتخذة في عملية الاستيراد، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة مستعانم، الجزائر، 2003-2004
9. محمد عوض " التجارة الدولية و سياساتها"، طبعة 1995
10. محمد عبد المنعم، أحمد فريد " مصطفى الاقتصاد الدولي" مؤسسة الشهاب بالجامعة، طبعة 1999.
11. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج 02) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية 2003.
12. أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998
13. زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعيةن الاسكندرية، وبيروت العربية ،ص
14. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية للطباعة والنشر 1998، ص
15. شوفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2001
16. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1998، ص 303.
17. لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية (ترجمة سعيدي الصديق)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986
18. جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (1989-2000)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002، ص 57.

19. بهلول بلقاسم حسن، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول ، الجزائر د.م.ج، 1999، ص 256.
20. النشاشبي كريم و آخرون، الجزائر تحقق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 06.
21. القوانين الصادرة سنة 1988:
22. قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوضيحي للأساسات العمومية.
23. قانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط.
24. قانون 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة.
25. قانون 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل القانون التجاري.
26. قانون 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية.
27. قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك و القرض.
28. قانون 88-07 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص.
29. قانون 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية.
30. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص 195.
31. حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين، سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية. تحرير الصادق علي توفيق و آخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد 03، أبو ظبي، 1997، ص 157.
32. قانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990.
33. النظام رقم 90-02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنيين.
34. النظام رقم 90-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل المنشآت الاقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج و مداخيلها.
35. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص ص 160- 161.
36. الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 199.

المراجع الاجنبية:

37. BENBITOUR Ahmed, Algérie au millemaine défit et potentialité, Algérie, édition marinour, 1998

38. Bouyacoub Ahmed " entreprise et exportation, quelle dynamique ? in les cahiers du créait (Algérie N° 43, 1998.
39. BOUZIDI Nachida M'hamzodji, 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Algérie, ENAG, édition 1992.
40. BRAHIMI Abdelhamid, l'économie Algérienne, Algérie, OPU, 1991, P 95-101.
41. CHAKIB Cherif, à propos du reechelement et de rôle du FMI dans le processus d'ajustement économique in revue algérienne des sciences juridiques économiques et politique, Algérie, volume 33 N°01 ,1995.
42. DAHMANI Ahmed, l'Algérie à l'épreuve économique politique des reformes, 1980-1999, Algérie, CASBAH, édition 1997.
43. FERGONI Meriem, le programme d'ajustement structural en Algérie, in revue l'économie (Algérie, N° 34, juin 1996
44. HaltatiLamri, financement des importations des nouveaux dispositifs, in revue l'économie, Algérie, N° 08 juin 1994
45. TEMMER Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie: un bilan, Algérie, OPU, 1983
46. TOUATI Ali, commerce extérieur et transition vers l'économie de marché, in revue l'économie, Algérie, N° 10, 1993